لسان المغرب

الحماية الاجتماعية
رهان السلم الإجتماعي..

العدد #8 | 10 نونبر 2024 | www.thevoice.ma | الإيداع القانوني: 2022/0 | مدة الفيلم: 1 دقيقة 30 ثانية

افتتاحية

هل يكرهوننا؟

حملنا انشغالها المهني بتغطية وتوضيح وتحليل ما يهم المغاربة من أحداث وتطورات هذا الأسبوع، إلى محاورة سفير دولة جنوب افريقيا في المغرب، في محاولة منا لتسليط الضوء من زوايا مختلفة على الأزمة الدبلوماسية التي اندلعت مؤخرا بين بلادنا هذا البلد الأفريقي. ولأننا في بيئة محافظة ومنغلقة سياسيا وإعلاميا، تعالوا نتوقف عند هذا الحوار المنشور، نصا وصوتا وصورة في منصاتنا، مع دبلوماسي محنك منحدر من شبه جزيرة "كيب تاون"، من الزوايا المحددة التي تحقق لنا بعض الفائدة وتمنحنا القليل من العبر:

الحق في المعلومة:

كصحافيين مغاربة يحاولون القيام بمهنتهم بالشكل الذي يحقق وظائفها الأساسية في الإخبار والتنوير والمساءلة، نسجل بكل حسرة هذه المقارنة التي نضطر إليها كلما تواصلنا مع هيئات ومؤسسات دولية أو أجنبية، بين ثقافة التواصل والتفاعل واحترام حق الجمهور في الاطلاع، وبين هاجس السرية الذي يسيطر على مسؤولينا ومؤسساتنا. تواصلنا الأسبوع الماضي عقب اندلاع الأزمة في نيويورك، مع سفارة جنوب افريقيا في الرباط، وبعد خطوات تواصلية للاستفسار حول الغرض من المقابلة التي طلبنا، كانت الاستجابة فورية وغير مشروطة. ودعونا نقارن هذا المشهد مع حالة صحافي، مغربي أو أجنبي، في بلد لنا معه نزاع دبلوماسي، يطرق باب السفارة المغربية ويطلب أجوبة دقيقة باعتبار السفارة هي الجهة الأكثر اطلاعا ومعرفة بتفاصيل العلاقة مع تلك الدولة. أترككم تتخيلون بقية المشهد، علما أن هناك سفراء مغاربة لا يقلون عن السفير إبراهيم ادريس كفاءة وثقافة، لكنهم يتحولون إلى كائنات بكماء لا تنطق إلا في المجالس المغلقة، لنشغل في النهاية ببكائياتنا حول نشاط الخصوم وحضورهم القوي في الأوساط الإعلامية والثقافية لدول اشتغالهم. علينا أن نحرر سفراءنا كي يساهموا في تحريرنا.

ورطة التطبيع:

نحن هنا بصدد محاولة القيام بعمل صحافي، ينطلق من مركزية القارئ والمتلقي في تفكيرنا، ولسنا موظفين عموميين ولا دبلوماسيين، لهذا دعونا نتحدث بتلقائية ودون مراوغة: علاقتنا مع إسرائيل ورطة حقيقية ومصدر حرج لنا وعقبة أصبحت تحول دون انخراطنا العفوي في النقاشات. ولنعترف لكم أننا أصبحنا نشعر بالحرج في لقاءاتنا وتواصلنا مع العالم الخارجي، وهو الحرج الذي لا يمكننا إنكار حضوره ونحن نحضّر لهذه المقابلة مع سفير الدولة التي تقاطع وتحاكم إسرائيل، بينما نحن مصرون على عناقنا الفاحش معها. لم يقترب السفير الجنوب إفريقي من هذا الموضوع ولا حتى حاول التلويح به، لكن لنتخيل لو أننا حاولنا أن نكون أكثر شراسة واستفزازا، بالطرق المهنية، كيف كان بإمكان السفير أن يرد علينا؟ لقد حرصنا، ونعترف للجميع، على تجنب تعرضنا سواء كمنبر إعلامي أو كمغرب، لأي تصريح جارح أو مهين، لكن من واجبنا أن نقولها وبالصوت العالي لمن يدبرون قرارنا: إنكم تضعفوننا وتسحبون منا تلك القوة المعنوية والأخلاقية بسبب "عار" الانغماس في علاقات هي أكثر من تطبيع، بل انغماس وتحالف غير مفهوم مع دولة مجرمة تقتّل الأطفال والأبرياء.

> **هناك سفراء مغاربة لا يقلون عن السفير إبراهيم ادريس كفاءة وثقافة**

الصحراء للمغاربة:

هناك أداء دبلوماسي مغربي إيجابي وفعال في جوانب وجبهات كثيرة، ولا أحد ينكر هذا. لكن في المقابل هناك هذا الاستفراد بالقضية الوطنية واستبعاد المغاربة من فهم ومناقشة قضيتهم كما لو كانوا دخلاء أو غير معنيين، فلا يقدم لهم في مثل الأمة التي تمر بها علاقتنا مع جنوب افريقيا حاليا، سوى خطابات "زطوطوط" والدعوة للانخراط في حفلات لعن الآخر دون تفسير ولا تبرير. لا يمكن الاستمرار في منطق "الغنان" الذي يجعل فهم وتحليل سياستنا الخارجية ينحصر في ثنائية الأصدقاء والأعداء. هذا تأطير عاطفي وغير عقلاني يضر بالمغرب والمغاربة ولا يفيدهم. أزمتنا الحالية مع جنوب إفريقيا مثال واضح على حاجتنا إلى فتح النقاش وطرح الأسئلة الحقيقية التي لا تؤدي فقط إلى الجواب عن سؤال "لماذا يكرهوننا؟"، بل السؤال الأهم هو "هل يكرهوننا؟" و"أين أخطأنا؟" ولماذا فشلنا في افتكاك بريتوريا من معسكر الخصوم أو تحييدها على الأقل؟ لقد راكمنا في ملف الصحراء منذ الستينيات الكثير من الأخطاء التي نجرّ تبعاتها، واليوم لا شيء في مدخلات التحليل يؤدي إلى حتمية الصراع مع جنوب افريقيا. وحتى لا يكون حديثي هنا جو-جو، فإن أكبر خطأ هو هذا الاستفراد بالملف وكبح انخراط القوى السياسية المغربية واستثمار علاقاتها دبلوماسيا لصالح القضية الوطنية... دعكم من هذا المقال، وعودوا إلى تقرير للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، وتأكدوا هل يخبرنا أن جل القوى السياسية والإعلامية هناك ليست معادية للمغرب كما يوهمنا البعض، أم هناك آفة اسمها: "الغياب".

يونس مسكين

إبراهيم ادريس نفى أن تكون بلاده بصدد التدخل في شؤون المغرب

سفير جنوب إفريقيا لـ"صوت المغرب": نسعى إلى دور إيجابي في قضية الصحراء

حاورته: كنزة احسيني الخاضير

نفى الدبلوماسي الجنوب إفريقي في مقابلة حصرية مع "صوت المغرب" أن تكون بلاده بصدد التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب بمناسبة استقبالها المبعوث الأممي إلى الصحراء، مضيفا أن حكومة بلاده دعت هذا الأخير للقائها "لتحصل منه على وجهة نظر موضوعية"، وهو الرأي الذي قال إن حكومته حصلت عليه من دي ميستورا، موضحا بشأن تفاصيل الاستقبال: "لقد كان اجتماعًا فرديًا. لذلك أنا لست مطلعا على ما تمت مناقشته في ذلك الاجتماع".

إبراهيم ادريس

س: تتبع العالم الدور الذي لعبته جنوب افريقيا في خطوة محاكمة إسرائيل أمام محكمة لاهاي الدولية، هل ستستمر جنوب افريقيا في الضغط حتى تزيل العقوبات على إسرائيل؟

ج: انظري محاكمة إسرائيل كانت لحظة تاريخية فاصلة، كما ما أعتقد، ليس فقط بالنسبة لجنوب أفريقيا، ولكن بالنسبة للعالم ككل. فحسب القانون الدولي والقانون الإنساني، لا ينبغي لجريمة الإبادة الجماعية أن تمر دون عقاب. كنا نسمع في السابق عن الإبادة الجماعية فقط. وهذه المرة، نحن نرى في الواقع الجماعية وهي تتكشف أمام أعيننا. فكلنا توصلنا عبر هواتفنا المحمولة، ونحن داخل منازلنا بصور الفظائع والجرائم ترتكب وتبث مباشرة كل يوم مع الإفلات التام من العقاب.

جنوب أفريقيا قادمة من تاريخ عانينا فيه أيضًا من نظام الفصل العنصري الذي تم الاعتراف به في الأمم المتحدة باعتباره جريمة ضد الإنسانية. ومن غير السليم على الإطلاق أن تظل جنوب أفريقيا صامتة أثناء حدوث ذلك. لهذا اتخذنا قرارًا، بعد التشاور، برفع هذا الأمر إلى محكمة العدل الدولية لمحاكمة إسرائيل على الإبادة الجماعية التي تتكشف والتي تجري أمام أعيننا.

س: هل تعتقدون، سعادة السفير، أن نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ما زال قادرا على توفير الحماية من جرائم الحرب والإبادة الجماعية؟

ج: قد يكون موضوع السؤال أوسع بكثير من مجرد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. أعتقد أننا وصلنا إلى مرحلة تغيرت فيها الحقائق العالمية بشكل كبير منذ عام 1945، عندما منحت الأمم المتحدة حق النقض لدول معينة. إننا ندعو هذه الأيام إلى تجديد

امسح للاستماع
للبودكاست

كامل للنظام العالمي من حيث المؤسسات متعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة. ويعود ذلك جزئيا إلى أن الأعضاء الدائمين الذين لديهم حق النقض، لا يستطيعون اتخاذ أي قرار لا توافق عليه إحدى تلك الدول الخمس. أي أن لها حق النقض عليه.

ففي أنظمة الأمم المتحدة، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة لصالح فلسطين، لكن وبفعل تأثير أو تدخلات الأعضاء الدائمين، فإن هذه القرارات لا تصبح نافذة. إذن، هناك حاجة إلى تجديد كامل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالواقع الحالي الذي نواجهه.

س: كيف تفسر إذن الدعم غير المشروط الذي تقدمه الدول الغربية لإسرائيل، على الرغم من نبذها الواضح لحقوق الإنسان والقيم التي جلبتها الحضارة الغربية؟

ج: ربما لا أستطيع أن أتحدث نيابة عن الدول الغربية ووجهات نظرها الخاصة التي تتخذها بشأن هذه المسألة، لكن يكفي أن أقول إن هذه الإبادة الجماعية التي تتكشف أمام أعيننا، حتى يغض البعض الطرف عنها أو يفسروها، أو أن يصفه بأنه هراء، أو أن يصفه بعديم القيمة.. يحير العقل أمام ذلك. لا يمكننا أن نفهم كيف يمكن للآخرين أن يقولوا هذا في هذا العالم حيث نشهد الموت وعمليات القتل التي تحدث يومًا بعد يوم، حتى بعد إعلان حكم محكمة العدل الدولية، ما زلنا نرى مئات الوفيات كل يوم. وهو أمر مأساوي ولا ينبغي أن يحدث.

س: في العلاقات الثنائية بين المملكة المغربية وجنوب أفريقيا. أثارت دعوة بريتوريا للمبعوث الشخصي للأمم المتحدة لزيارتها، على الرغم من عدم كونها طرفًا في الصراع، غضب الدبلوماسية المغربية. لماذا قامت جنوب أفريقيا بهذه الخطوة؟

ج: أولاً، اسمحوا لي أن أتحدث عن العلاقات الثنائية بين جنوب أفريقيا والمغرب، لأنهما يرتبطان بعلاقات قبل عام 1994، حين تم انتخاب الحكومة الديمقراطية في جنوب أفريقيا بزعامة نيلسون مانديلا. هذا الأخير قام، كما تذكرون، في الذكرى السنوية الأولى لتنصيبه رئيسا لجنوب أفريقيا، بالمناداة، من بين الحضور، على الدكتور الخطيب، الذي كان من طينة المبعوث أو

نعترف بدعم المغرب لمانديلا.. لكنه أمر منفصل عن ملف الصحراء

س: ربطت بين رمز جنوب أفريقيا، نيلسون مانديلا، بالمغرب علاقة قوية حيث دعمت المملكة هذا الزعيم الوطني، مالياً ومعنويا خلال فترة نضاله، ما يجعل المغاربة يشعرون بالخذلان بعد الاعتراف بالكيان الانفصالي، ألا يتعارض هذا مع القيم والمبادئ التي عاش مانديلا من أجلها؟

ج: لا، أعتقد أن مانديلا نفسه قال ذلك. وثمن الدعم الذي قدمه الملك الحسن الثاني والمغرب للمؤتمر الوطني الأفريقي عندما كنا نحارب نظام الفصل العنصري. أعتقد أنه من قبيل الصدفة، في أواخر العام الماضي، جاء فريق كرة القدم الجنوب أفريقي سيكوكوني يونايتد للعب ضد نادي نهضة بركان. وذهبت برفقته إلى مدينة بركان. وبينما كنت هناك، دعاني مسؤول محلي إلى المنطقة التي أقام فيها العديد من المقاتلين السابقين من أجل الحرية في جنوب فريقيا، حيث تم تدريبهم وتمويلهم ودعمهم من قبل المغرب. وأقام نيلسون مانديلا هناك أيضًا رفقة العديد من رفاقه... وكلهم تدربوا بدعم من الحكومة المغربية في ذلك الوقت، حتى يتمكنوا من خوض نضالهم من أجل الحرية.

لذا، نعم، اعترف مانديلا بدين الدعم للمغرب. وأعتقد أنه لا يمكن الربط بين القضيتين. لسوء الحظ، إنهما مسألتان منفصلتان. لقد تحدث مانديلا علناً عن امتنانه في المغرب. لذلك لا أعتقد أننا يجب أن نربط بين القضيتين.

س: في رأيك، هل يفكر البلدان، المغرب وجنوب افريقيا، في بناء روابط سياسية واقتصادية أقوى؟

ج: انظري، أعتقد أن علينا أن نأخذ زمام المبادرة، انطلاقا مما فعله صاحب الجلالة الملك محمد السادس عندما التقى رئيس جنوب أفريقيا أعتقد أنه كان في كوات ديفوار، على هامش قمة إفريقية أوروبية. واتفق الطرفان على أن جنوب أفريقيا والمغرب، على الرغم من خلافاتهما حول هذه القضية الواحدة، لا ينبغي أن يمنعنا هذا من وجود علاقات سليمة ومتينة. وأعتقد أن هذا هو المقياس.

نحن ندرك ذلك في تعاملنا مع المغرب حاليًا، قد لا نتفق تماما، أو لا أقول إننا نختلف، ولكن ربما هناك البعض اختلاف وجهات النظر حول قضية واحدة. لكن فيما يتعلق بالعديد من القضايا الأخرى، أعتقد أن المغرب وجنوب أفريقيا في الواقع يتفقان في عدد من القضايا.

على سبيل المثال، جاء حكم محكمة العدل الدولية، وعبر المغرب عن دعمه بشكل كلي لقرار محكمة العدل الدولية لذا، نعم، لدينا خلافات حول قضية واحدة، وهي لا تمنعنا من التعاون في نطاق كامل وقضايا أخرى، على وجه الخصوص، أعني الرياضة والثقافة...

هناك قواسم مشتركة عديدة بين اللدين، وإذا قمت بزيارة جنوب أفريقيا، فأنا من كيب تاون، سوف تلاحظين العديد من أوجه التشابه في ثقافاتنا وتقاليدنا.

عندما تتجول في كيب تاون، ستعتقد لوهلة، أنها الرباط أو شيء من هذا القبيل. لذلك هناك اختلافات، لكنها لا تمنع من أن تجمع جنوب افريقيا والمغرب العلاقات الثنائية جيدة.

س: يأخذني هذا إلى سؤال آخر بخصوص تصريح سابق للسفير المغربي السابق لدى بريتوريا، السيد عمراني، الذي قال أن المملكة المغربية وجنوب أفريقيا بصدد إقامة تقارب على مستويات عديدة؛ سياسيا واقتصاديا وحتى في المجال الرياضي، هل ترى أن هذا يمكن أن يحدث؟

ج: لدينا تمثيل ديبلوماسي كامل بالمغرب الآن، وهو ما لم يكن في السابق. وكما ترون من هذه الصورة (جانبه) التقيت بجلالة الملك. ولذلك فإن علاقاتنا الثنائية على أعلى مستوى. أعتقد أن العلاقات الثنائية لا ينبغي أن ترتهن لخلاف واحد، ولا ينبغي أن تنعكس على مجموع علاقاتنا الثنائية. إنها مجرد مسألة واحدة التي تقف أمام هذا إنها قضية كبيرة، لكنها قضية واحدة.

نحن نتابع ونقدر الخطوات الكبيرة التي قطعها المغرب في السنوات العشرين الأخيرة، خاصة في عهد جلالته مع اعتماد الدستور الجديد، والنموذج الجديد للتنمية، وما إلى ذلك. ونرى التطور حدث أمامنا، في البنية التحتية والمشاريع الكبرى مثل ميناء طنجة، وبرج محمد السادس الذي نراه على الجانب الآخر من الطريق... لذا، هناك العديد من مجالات التعاون الجيدة التي أعتقد أنه ينبغي لجنوب أفريقيا والمغرب متابعتها في المستقبل.

الممثل لجلالة الملك الحسن الثاني، رحمه الله ورزقه الجنة إن شاء الله، كان ممثله لدى المؤتمر الوطني الأفريقي في ذلك الوقت، وقال إن الملك الحسن قد دعم المؤتمر الوطني الأفريقي، وقد ذكر ذلك مانديلا شخصيا. وبالتالي فإن العلاقات بين جنوب أفريقيا والمغرب جيدة.

سأشرح ذلك أكثر بالقول إن أكبر استثمار لجنوب أفريقيا في قارة أفريقيا موجود في المغرب. لدينا استثمارات أخرى كبيرة في أماكن أخرى من القارة، لكن أكبر استثماراتنا موجودة في المغرب. كما تعد جنوب أفريقيا

ثاني أكبر مصدر في القارة إلى المغرب، بعد مصر. لهذا، نعم، ليس لدينا خلاف، بل لدينا وجهة نظر مختلفة حول قضية الصحراء، أو ما يعرف في لغة الأمم المتحدة بالصحراء الغربية. وجنوب إفريقيا حاليًا، كما أعلنت في قمة البريكس التي انعقدت العام الماضي في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا، قدمت دعمها الكامل لعمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

يقودني هذا إلى زيارة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد دي ميستورا إلى جنوب أفريقيا. فقد دعته لزيارتها كي تحصل منه على وجهة نظر موضوعية، بعدما زار الأطراف الأربعة في هذا الملف كما هو مذكور في قرارات مجلس الأمن الدولي. وأرادت جنوب أفريقيا أن تسمع منه كيف يرى أن هذه المسألة.

في واقع الأمر، نحن لا نتدخل، كما أشار البعض، في الشؤون الداخلية للمغرب. ليس هذا هو الوضع. فعدما رفعت جنوب أفريقيا قضية ضد إسرائيل لصالح فلسطين في محكمة العدل الدولية، لم يكن ذلك تدخلاً، إنه مجرد قيام بما يفترض أن نفعله.

بخصوص المسألة المغربية، آراء دي ميستورا مهمة للغاية لأنه، كما تعلمون، في جنوب أفريقيا، لدينا علاقات كاملة مع جبهة البوليساريو. لذلك نحن بحاجة أيضًا إلى وجهة نظر مختلفة. وهذا هو الرأي الذي حصلنا عليه من ديماستورا. لقد كان اجتماعًا فرديًا. لذلك أنا لست مطلعا حتى على ما تمت مناقشته في ذلك الاجتماع.

س: بعد الاعتراف بجبهة البوليساريو الانفصالية قبل عشرين عامًا، ألا تشعرون أنكم ارتكبتم خطأ تجاه الشعب المغربي ولم تساهموا في حل الصراع؟

ج: لا لا، مرة أخرى، يجب أن أعطيكم المنظور التاريخي لهذه القضية. عندما تخلصت جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري في عام 1994، حين أصبح الرئيس نيلسون مانديلا رئيساً لجنوب أفريقيا الديمقراطية، لم تكن جنوب أفريقيا في عضواً في منظمة الوحدة الأفريقية، التي أصبحت الآن هي الاتحاد الأفريقي. لقد أصبحت جبهة البوليساريو عضواً

في منظمة الوحدة الأفريقية، على ما أعتقد، في عام 1984، عندما غادر المغرب منظمة الوحدة الأفريقية. لذا لم تكن جنوب أفريقيا موجودة عندما أصبحت البوليساريو عضوا في منظمة الوحدة الأفريقية. وعندما انضممنا نحن إليها عام 1994، وجدنا جبهة البوليساريو موجودة والمغرب غائب...

س: لكنه عاد الآن...

ج: نعم عاد لقد الآن، نعم، لقد عدتم، ولكنكم مازلتم أيضاً في الاتحاد الأفريقي رفقة جبهة البوليساريو. لذا لا يمكن أن نتوقع من جنوب أفريقيا أن تفعل أشياء لا يفعلها المغرب نفسه. البوليساريو لا تزال موجودة، ولجنوب أفريقيا علاقات كاملة معها...

س: رغم مرور عشرين سنة على اعترافكم بالبوليساريو، ألا تعتقد أن دعم هذه الصراعات يضيع الكثير من الوقت والجهد الذي يمكن أن تستثمره القارة الأفريقية في التعاون؟

ج: انظري، أنا أتفق معك، وأعتقد أنه بسبب هذا السؤال على وجه التحديد، ينبغي لنا ألا ننظر إلى زيارة دي ميستورا إلى جنوب أفريقيا تحت ضوء سلبي، بل في ضوء أكثر إيجابية لأن هذه القضية كانت على جدول الأعمال طوال الخمسين سنة الماضية وليس بسبب جنوب أفريقيا، بالمناسبة. هل نريد أن نرى هذا الأمر يستمر لخمسين سنة أخرى؟

إن هذه المسألة مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، وبالتالي هي موجودة قبل جنوب أفريقيا. لذلك نعتقد أنه يجب احترام حقوق جميع الأطراف المعنية، وأنه يجب إيجاد حل سياسي على النحو الذي تحدده قرارات الأمم المتحدة المختلفة. بالنسبة لنا، أياً كان ما تقرره الأطراف، فإن جنوب أفريقيا ستقبله بالكامل. لذلك نحن لا نلعب دورا سلبيا في هذا الشأن.

أعتقد أن دورنا ربما يكون أكبر. أعتقد أنه إذا نظرت إلى تاريخ جنوب أفريقيا في مختلف الصراعات في القارة وعلى مستوى العالم، فإن تدخلاتنا بناءة وليست هدامة. ربما تنظر إليها بعض الأطراف على أنها هدامة، ولكن أعتقد من وجهة نظر جنوب أفريقيا من الممكن حل هذه القضية.

تعتبر المنطقة المغاربية الأقل اندماجا في القارة. هناك الكثير من الإمكانات في هذه المنطقة. لكن هذه القضية، لا يمكننا أن نجلس مكتوفي الأيدي كأفريقيا أو كأمم متحدة ونرى أنها تستمر لمدة 50 عاما أخرى. من مصلحة الجميع أن يتم حل هذه المسألة بشكل مثالي من قبل الأطراف الأربعة كما أعلن في القرار، وكذلك من قبل القوى أو الدول الأخرى التي لها بعض التأثير على بعض هؤلاء الأعضاء.

س: في رأيك، ما المطلوب بالضبط القيام به من أجل تعزيز التشارك الاقتصادي والتجاري بين البلدين وتلبية طموح البلدين على المستوى القاري والعالمي ؟

ج: كما قلت سابقا، نحن ثاني أكبر شريك من حيث التصدير للمغرب في القارة. وهناك مجال لزيادة كبيرة في تلك العلاقة التجارية، لا سيما في سياق اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية. المغرب متقدم جدًا في علاقاته التجارية مع بقية العالم. وهي الدولة الإفريقية الوحيدة التي لديها اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن لديها اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، ومع الشرق الأوسط، وما إلى ذلك. لذلك فهي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي للغاية، هي تقريبا في أوروبا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط.

بالمناسبة، المغرب تجاوز جنوب أفريقيا كأكبر بلد مصنعة للسيارات في القارة. سنحاول استعادة الصدارة، لكن الأمر سيكون صعبًا للغاية. لذا، فإننا نهنئ المغرب على ذلك. هذا مثال، جنوب أفريقيا والمغرب، تملكان أكبر شركتين مصنعتين للسيارات في القارة. لقد أجرينا دراسة، ورأينا أن هناك فرصة محتملة لتبادل تجاري محتمل بقيمة 3 مليارات دولار في صناعة السيارات بين جنوب إفريقيا والمغرب. وهذه هي الأمور التي نود أن نسعى إلى متابعتها أيضًا في جنوب أفريقيا. أعتقد أنه كان من المفترض أن ألتقي بمسؤولي وزارة الخارجية قريبا كي أستطيع أن أطرح معهم عدداً من القضايا التي نود أن نفعلها، والتي يمكنني أن أذكرها لكم، على ما أعتقد، كجزء من هذه العلاقة الذي نحتاج إلى تطويرها، من قبيل إنشاء غرفة أعمال خاصة بجنوب أفريقيا والمغرب. سأجري مشاورات مع اتحاد المقاولات المغرب ومع وزارة الخارجية، وما إلى ذلك، لأنني أعتقد أن تجارتنا حاليًا، على الرغم من أهميتها الكبيرة، فهي تقل قليلاً عن مليار دولار سنويًا، ويمكن أن تزيد بشكل كبير في المستقبل القريب. نحن متفائلون بأن علاقتنا التجارية المشتركة ستزداد بالتأكيد.

الحماية الاجتماعية... رهان السلم الاجتماعي

إسماعيل حمودي

شكلت السياسة الاجتماعية دائما مكونا أساسيا من السياسات العمومية للدولة المغربية، إذ تستقطب القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والسكن والشغل قسطا كبيرا من الميزانية العامة، بعد قطاعات الأمن والدفاع.

لكن النتيجة أن مؤشرات التنمية الاجتماعية المتعلقة بالمغرب، كما وردت في التقارير الدولية طيلة السنوات الماضية، ظلت منخفضة ودون تغيير جوهري، ما يؤكد أن المغرب يسير بوتيرتين: تراكم الثروة جنبا إلى جنب مع تفشي الفقر وتراكم الحرمان والإحباط الذي يمكن أن يهدد، في أي لحظة، السلم الاجتماعي.

صور من توليد الذكاء الاصطناعي

شرعت الحكومة في تفعيل الدعم المباشر للأسر منذ مطلع يناير 2024، وفقا للأجندة المعلن عنها سابقا، والتي تحدد جدولة لتزيل ورش الحماية الاجتماعية، خلال السنوات الثلاث المقبلة.

يأتي ذلك بينما تتدهور القدرة الشرائية للمواطنين باستمرار، نتيجة عدة عوامل منها ارتفاع الأسعار ونسب التضخم، وتوالي سنوات الجفاف. لكن ما هو لافت للانتباه، في هذا السياق، أن تفعيل الحكومة لقرار الدعم المباشر للأسر الهشة، لا توازيه لحد الآن أية إجراءات فعلية وحاسمة لضبط وتنظيم الأسعار المشتعلة في السوق، ولعل قرار مجلس المنافسة المتعلق بتغريم شركات المحروقات بـ1,84 مليار درهم دليل قوي على ذلك، وهي الشركات التي سبق وأن اتهمت بالتلاعب في أسعار المحروقات، وجني أرباح تقدر بـ 15 مليار درهم خلال فترة قصيرة إثر تحرير القطاع، مما أدى إلى ارتفاع شامل وغير مسبوق في الأسعار حتى قبل أن تندلع الحرب الروسية الأوكرانية.

نحن إزاء ديناميتين: الأولى تقودها الحكومة، من خلال البرامج والإجراءات المعلنة المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وتسعى من خلالها، على ما يبدو، إلى إدارة المخاطر الاجتماعية المحتملة من وراء تدهور القدرة الشرائية للمواطنين واتساع دائرة الحرمان الاجتماعي، كما تسعى إلى تعزيز فعلية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بغرض تثبيت الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي؛ الديناميكية الثانية تتجلى في اتساع دائرة الغضب الاجتماعي اتجاه السياسات الحكومية، كما تعكس ذلك الاحتجاجات الفئوية المتصاعدة، التي تعاني جراء سياسات اقتصادية تحقق الثروة في جانب، وتعمق التهميش والفقر والخصاص في جوانب أخرى. وهي مفارقة سبق أن نبه إليها

الملك محمد السادس في خطاب رسمي بمناسبة الذكرى 15 لتوليه الحكم، حين لاحظ أن السياسات المالية والاقتصادية تسهم في تحقيق الإقلاع الاقتصادي للمغرب، لكنها لا تنعكس إيجابا على الوضع الاجتماعي للفئات الهشة والفقيرة، متسائلا باستنكار: أين الثروة؟

في الواقع، طالما شكلت السياسة الاجتماعية مكونا أساسيا من السياسات العمومية للدولة، وتستقطب القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والسكن والشغل قسطا كبيرا من الميزانية العامة، بعد قطاعات الأمن والدفاع، لكن النتيجة أن مؤشرات التنمية الاجتماعية المتعلقة بالمغرب، كما وردت في التقارير الدولية طيلة السنوات الماضية، ظلت منخفضة ودون تغيير جوهري، مما يؤكد أن المغرب يسير بوتيرتين: تراكم الثروة جنبا إلى جنب مع تفشي الفقر وتراكم الحرمان والإحباط الذي يمكن أن يهدد، في أي لحظة، السلم الاجتماعي.

في ضوء ذلك، يمكن فهم مشروع الحماية الاجتماعية الذي اشتغلت عليه الحكومات السابقة، ودخل مرحلة التنفيذ مع الحكومة الحالية، كونه يسعى إلى تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي والمجالي، وفي الوقت نفسه إدارة المخاطر الاجتماعية، من خلال تقليص فقر الأسر، ومحاربة كل أشكال الهشاشة من خلال دعم مباشر للقدرة الشرائية للأسر، وتعميم التأمين الصحي الإجباري، وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع نظام التقاعد، وهي مداخل تبدو متكاملة ومن شأنها أن تعزز التماسك الاجتماعي والأمن والاستقرار السياسي.

فما هي دواعي المشروع؟ وما رهاناته السياسية والأمنية؟ وما التحديات التي تواجهه؟

أولا: مسار التفكير في الحماية الاجتماعية

يمكن القول إن التفكير في مشروع الحماية الاجتماعية تطور عبر محطات متتالية، حفزت صانع القرار على وضع الحماية الاجتماعية على

> **تستقطب القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والسكن والشغل قسطا كبيرا من الميزانية العامة**

رأس الأجندة الرسمية للدولة.

في هذا الإطار، تعود الصياغات الأولى للتفكير في أسس الحماية الاجتماعية إلى يوليوز 1999، حين جرى تأسيس مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي سعت من خلالها الدولة إلى مأسسة العمل الاجتماعي لمواجهة الفقر والفوارق الاجتماعية. وقد عملت حكومة التناوب التوافقي، من جهتها، على تعزيز البعد الاجتماعي في السياسات العمومية، ولعل إحدى أهم ما خلفته في هذا السياق القانون المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية لسنة 2002. ثم سارت حكومة إدريس جطو في الاتجاه نفسه حين رفعت شعار:"تعليم نافع، سكن لائق، شغل منتج"، وأهم إنجازاتها مدونة الشغل لسنة 2003. وفي 2005، جرت الخطوة الأكثر أهمية وتتمثل في إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة.

ويبدو أن التفكير في الشأن الاجتماعي أخذ مداه الاستراتيجي لدى الدولة بعد الإعلان عن تقرير"50 سنة من التنمية البشرية وآفاق عام 2025". إلا أن الأستاذ محمد الطوزي، يرى أن نقطة التحول تتمثل في أحداث أنفكو سنة 2007، حيث توفي 27 طفلا بسبب موجة البرد والثلوج، وهي الأحداث التي خلّفت رجّة قوية وسط الرأي العام، كما أبانت تلك المأساة عن حاجة المغرب إلى "ثورة حقيقية" في ميادين ومجالات الحماية الاجتماعية.

المحطة التالية تتمثل في احتجاجات "الربيع العربي"، التي أظهرت محدودية السياسات النيوليبرالية في المنطقة العربية، وضرورة التركيز على إدماج الفئات الأكثر فقرا وتهميشا في السياسات العمومية.

ويرى الأستاذ عبد الله ساعف أن "الدولة الاجتماعية"، الرائجة بقوة في الخطاب السياسي المغربي الراهن، هي إحدى الأجوبة على ثورات "الربيع العربي". وقد عبّر دستور 2011 عن هذا المنحى، حين أكد في فصله الأول على البعد الاجتماعي لنظام الحكم بالمغرب، في حين شدد الفصل 31 على أن تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ والحصول على تعليم عصري؛ ومن التكوين المهني؛ والسكن اللائق؛ والحق في الشغل؛ والحصول على الماء، والعيش في بيئة سليمة.

كما انخرطت الحكومات المتتالية في هذا المشروع، من خلال إجراءات عديدة (برنامج تيسير في 2008، صندوق دعم الأرامل والمطلقات في 2014...). لكن الإشكال لم يكن يتعلق بنقص في الإجراءات، بل بالتفكير في سياسة شاملة ومندمجة للحماية الاجتماعية.

فقد كشفت تقارير وطنية ودولية عن كثرة البرامج والإجراءات، ما يفضي إلى تشتتها وضعف الحكامة وغياب التنسيق فيما بينها. وقد أحصت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، في دراسة نشرتها عام 2018 نحو 140 برنامجا اجتماعيا في المغرب، يشرف عليه 50 متدخلا مؤسساتيا. ووصل البنك الإفريقي للتنمية إلى الخلاصة نفسها ضمن تقرير له صدر خلال عام 2016، أي كثرة البرامج والإجراءات، وتعدد المتدخلين في مجال الحماية الاجتماعية، مع ضعف التنسيق فيما بينهم، وضعف الشفافية، وبالتالي عدم تحقيق النتائج المرجوة.

كان الملك محمد السادس قد أثار الانتباه إلى هذه المفارقة، في خطابه بمناسبة الذكرى 15 لتوليه الحكم، حيث أشار إلى تقارير للبنك الدولي حول قياس الثروة الشاملة سجلت تقدم المغرب في الترتيب على الصعيد الإفريقي، ما يعني أن المغرب قد عرف تطورا ملموسا، إلا أن "الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين. ذلك أني ألاحظ، خلال جولاتي التفقدية، بعض مظاهر الفقر والهشاشة، وحدة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة".

وفي السياق ذاته، أبرز تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي صدر سنة 2018 حول واقع الحماية الاجتماعية أن نحو

يتبع...

ماموح عبد الحفيظ*: يصعب وصف الدولة المغربية بكونها دولة اجتماعية

س: كيف يمكن تقييم مسار تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية؟

ج: في الحقيقة يصعب الآن على أي باحث متتبع لسياسة الحماية الاجتماعية أن يضع تقييما شاملا لهذه السياسة، لكون الفترة الزمنية لتنفيذ هذا المشروع لم تنتهي بعد، والمحددة من سنة 2021 الى غاية نهاية سنة 2026، كما هو واضح في قانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية وفي البرنامج الحكومي.

لكن يمكن الحديث عن تقييم أولي واستشرافي لهذه السياسية، من منطلق ما تم إنجازه لحد الآن ومن خلال استحضار التحديات والشروط الموضوعية المطلوبة لنجاحه.

فأولا على مستوى الحيز الزمني أعتقد أنه ضيق جدا، فلا أعتقد أن الحكومة ستستطيع تنفيذ كل الالتزامات الواردة في قانون الإطار وفي البرنامج الحكومي. ذلك أن السياسة الجديدة للحماية الاجتماعية تتميز بالشمول والتعميم. الشمول من من حيث المجالات التي تشملها (التغطية الصحية الإجبارية، الدعم الاجتماعي المادي المباشر للأسر والاطفال، التقاعد، التعويض عن البطالة)، والتعميم من حيث استفادة كل الفئات الاجتماعية من الحماية الاجتماعية، كلا حسب وضعيتها المادية.

مثال ذلك تعميم التغطية الصحية الإجبارية على جميع الفئات الاجتماعية، والتمييز بين الفئات القادرة على الاشتراك والفئات المعفية منه. بناء على مؤشر الأسرة في السجل الاجتماعي الموحد.

س: لكن هناك تحديات تواجه هذا المشروع؟

ج: بالفعل هناك تحديات كثيرة يتعين استحضارها من طرف الحكومة، ولا سيما ما يتعلق بتحدي التمويل، المرتبط بدوره بتحدي الاستمرارية في الانخراط وأداء الاشتراكات الشهرية من طرف مختلف الفئات غير المشمولة بالإعفاء، لكون منظومة الضمان الاجتماعي قائمة أساسا على التضامن.

فالقانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية رقم 21-09، الصادر في أبريل سنة 2021، حدد اليتين للتمويل، وهما:

آلية قائمة على الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على المساهمة في تمويل هذه الحماية الاجتماعية؛

آلية قائمة على التضامن لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

وقد شددت القوانين الأخرى المتعلقة بالتأمين الصحي، على مبدأ الإجبارية في الانخراط والأداء.

وإضافة الى اشتراكات المنخرطين، بمختلف فئاتهم، تبقى الدولة هي المساهم الرئيسي في تمويل الحماية الاجتماعية باعتماد مصادر متنوعة، منها: العائدات الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية؛ والموارد المتأتية من إصلاح نظام المقاصة؛ والهبات والوصايا، إضافة الى جميع الموارد الأخرى التي يمكن أن ترصد بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية خاصة.

وتعتبر مسألة التمويل أهم تحد لنجاح مشروع الحماية الاجتماعية، ذلك أن الرهان على اشتراكات المواطنين وكذا الرهان على تحويل ميزانية صندوق المقاصة، قد يصطدم بتعقيدات واقعية صعبة.

الرهان الأول يفترض الاقبال التلقائي للمواطنين المزاولين عملا حرا، على الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي وأداء واجب الاشتراك، المتفاوت حسب الفئات المهنية، كما حددته النصوص التنظيمية.

أما الرهان الثاني المرتبط بإلغاء صندوق المقاصة وتحويل الميزانية المخصصة له لتمويل الحماية الاجتماعية، ولا سيما تقديم الدعم المباشر للفئات الاجتماعية الهشة، الذي يعتبر جزء من منظومة الحماية الاجتماعية الشاملة؛ فهوو أيضا يصعب تنفيذه في المنظور القريب...

س: لماذا برأيك؟

ج: لاعتباريين رئيسيين: الأول مرتبط بالتخوف من ارتفاع أسعار المواد المدعمة (الدقيق والسكر والبوطان)، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على القدرة الشرائية لعموم المواطنين وقد يؤثر سلبا على السلم الاجتماعي؛ والثاني متعلق بصعوبة إحصاء الفئات الاجتماعية المستحقة للدعم المادي المباشر، وذلك بناء على السجل الاجتماعي الموحد، الذي يهدف الى تحديد عدد الأسر الفقيرة التي ينبغي دعمها بمبلغ مالي شهري.

أعتقد أنه يصعب، على المدى القريب، الحديث عن نجاح الدولة في تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المواطنين وبكل مستوياتها التي حددها قانون الإطار المشار اليه. وذلك راجع الى إشكالية التمويل.

س: إلى أي حد يستحضر البعد المجالي ويتصف بالشمول والادماج لكل الفئات الاجتماعية ؟

ج: يمكن القول إن السياسة العمومية الجديدة للحماية الاجتماعية استحضرت البعد المجالي على مستوى آلية تحديد الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسر، وهي آلية "السجل الاجتماعي الموحد"، التي وضعت معايير مختلفة لتحديد الوضعية الاجتماعية بين الوسط الحضري والوسط القروي، كما حددت الجهات الأكثر هشاشة وفقرا.

كما يمكن للجماعات الترابية، وضع سياسات اجتماعية محلية، وتوفير خدمات اجتماعية مجانية للأسر، كخدمة النقل المدرسي مثلا.

س: هل مشروع الحماية الاجتماعية، كما تطبقه الحكومة، يكمل ويعزز رهان العدالة الاجتماعية أم منفصل عنه؟

ج: قبل التفاعل المباشر مع السؤال، أود أن أشير الى فكرة مهمة مرتبطة بالموضوع، وهي أن الحديث عن الحماية الاجتماعية في المغرب، غير مرتبط بالحكومة الحالية فقط. ذلك أن الدولة منذ حصولها على الاستقلال كانت تتوفر على سياسة عمومية متعلقة بالحماية الاجتماعية، غير أن تلك السياسة لم تكن مكتملة وشاملة، بل كانت تهتم بتوفير هذه الحماية لفئات اجتماعية محددة وهي أساسا فئة الموظفين وفئة الأجراء في القطاع الخاص، سواء في الشق المتعلق بالضمان الاجتماعي أو في الشق المتعلق ببعض الخدمات الاجتماعية التي توفرها مؤسسات الاعمال الاجتماعية.

ولم يكن عموم المواطنين يستفيدون من الضمان الاجتماعي أو من برامج الدعم الاجتماعي، باستثناء فئات قليلة من ذوي الاحتياجات الخاصة أو بعض البرامج الاستثنائية كبرنامج راميد أو برنامج تيسير أو منحة الارامل، أو بعض برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية... غير أن التوجه الجديد للدولة، هو وضع سياسة عمومية جديدة في مجال الحماية الاجتماعية، تتميز بالشمول والتعميم والتوحيد والالتقائية.

أي أننا أمام محاولة لوضع منظومة شاملة للحماية الاجتماعية، كما هو منصوص عليه في المرجعيات الحقوقية الدولية، ولا سيما الاتفاقية 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وكما هو متعارف عليه في التجارب المقارنة. حماية اجتماعية تتكون من شقين: الضمان الاجتماعي (الحماية من مخاطر المرض والشيخوخة والبطالة)، وبرامج الدعم الاجتماعي المباشر للفئات الهشة والفقيرة.

أما المبدأ الجديد الثاني المتعلق بالتعميم، فيعني تعميم الضمان الاجتماعي على جميع المواطنين بدون استثناء بغض النظر عن وضعهم المهني والمادي، لكن مع إلزامية الاشتراك للفئات الاجتماعية القادرة على الأداء.

ويهدف المبدأ الثالث إلى توحيد جميع البرامج السابقة في سياسة واحد ومنسجمة ضمانا لالتقائيتها. هذه السياسة العمومية الجديدة انطلقت، مع خطاب العرش لسنة 2018 الذي أعلن فيه الملك عن "انطلاق إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتعميمها"؛ ثم ترجمت هذه السياسة الجديدة في القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية الصادر في أبريل 2021، وفي نصوص تطبيقية أخرى.

بالنسبة للحكومة الحالية، فقد ضمنت هذه السياسة الجديدة ضمن برنامجها الحكومي، لا سيما في المحور الأول المعنون بـ"تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية"، وفي الهدف المتعلق بـ "تعميم الحماية الاجتماعية مدى الحياة"، حيث التزمت الحكومة بالقيام بالإجراءات التالية:

تعميم الحماية الاجتماعية: من خلال تمكين جميع المواطنين العاملين من الحماية الاجتماعية، وتعميم التغطية الصحية لغير ا لنشيطين ؛

إحداث الدخل الاجتماعي لتماسك وكرامة الأسر المغربية: من خلال إحداث "مدخول الكرامة لفائدة المسنين"، حيث ستمنح الدولة دعما شهريا ابتداء من سنة 2022 مقدرا بمبلغ 400 درهم، على ان يصل بحلول سنة 2026 الى مبلغ 1000 درهم، لفائدة الأشخاص المسنين الذين يتجاوز عمرهم 65 سنة والذين لا دخل لهم؛ تقديم تعويضات اجتماعية للأسر المعوزة، على شكل تعويضات شهرية مباشرة تقدر ب 300 درهم لكل طفل في حدود 3 أطفال، ومنحة الولادة بمبلغ 2000 درهم؛ دعم الأشخاص من وضعية الإعاقة عبر برامج مختلفة.

رعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطن: من خلال إصلاح شامل لمنظومة الصحة سواء العمومية أو الخصوصية.

وأعتقد أنه يصعب على أي باحث متخصص أن يصف طبيعة الدولة في المغرب بكونها دولة اجتماعية، بالرغم من توفرها، كأي دولة، على سياسات اجتماعية. فالدولة الاجتماعية هي رهان مستقبلي بعيد المدى، قائمة على محددات معروفة. ولكن يمكن القول إن نجاح الدولة في تعميم الحماية الاجتماعية بشموليتها، على الجميع المواطنين، سيشكل لبنة مهمة ومنطلقا متينا لتأسيس دولة اجتماعية في المغرب.

س: يلاحظ أنه تزامنا مع تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية، تتزايد الاحتجاجات الفئوية والاجتماعية، إلى أي حد يساهم هذا المشروع في تحقيق السلم الاجتماعي؟

ج: أعتقد ان الاحتجاجات الاجتماعية أصبحت ظاهرة ثابتة في المغرب في العقود الاخيرة وغير مرتبطة بالحكومة الحالية فقط. فقد شهد المغرب احتجاجات اجتماعية كثيرة في السنوات الأخيرة، إما مجالية وجهوية (سيدي افني، الحسيمة، جرادة، طنجة،...) أو فئوية (حملة الشهادات، الاساتذة، الممرضون...) أو احتجاجات افتراضية تجسدت على أرض الواقع في مقاطعة منتجات بعض الشركات.

ويتوقع أن تتصاعد وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية في السنوات المقبلة نتيجة النمو الديمغرافي ونتيجة البطالة والتضخم وتراجع القدرة الشرائية لمختلف الطبقات الاجتماعية وتراجع الخدمات الاجتماعية العمومية، ونتيجة ما تحققه وسائل التواصل الاجتماعي من التواصل بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين مختلف المناطق والجهات.

ولعل من أهم رهانات نظام الدعم الاجتماعي المباشر، كشق أساسي في منظومة الحماية الاجتماعية، هي التخفيف من آثار التضخم واستباق أي رد فعل اجتماعي احتجاجي.

*أستاذ السياسات الاجتماعية بجامعة محمد الخامس

يتبع...

2.4 مليون شخص يعملون في القطاع غير المنظم لا يستفيدون من التعويضات العائلية، وأن 60% من الفئات النشيطة لا يستفيدون من أي حق في المعاش، بينما بلغت نسبة السكان المشمولين بأحد أنظمة التغطية الصحية 54.6% مع نهاية سنة 2016، لكن 45.4% من السكان ليست لهم أي تغطية صحية.

ويبدو أن جائحة كوفيد 19 قد أبرزت الحاجة إلى الدولة الاجتماعية كأولوية قصوى، بعد أن جعلت الجائحة المواطن عاريا أمام الوباء، وأمام ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، بحيث تأكدت الحاجة إلى الدولة لمواجهة آثار الجائحة، باعتبارها الحاضنة الاجتماعية لكل مواطنيها.

وقد عبرت وثيقة النموذج التنموي الجديد، التي سعت إلى الإجابة عن إخفاقات السياسات العمومية، عن هذا المعنى. وفي مارس 2021، جرى إخراج القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية إلى حيز الوجود، وفق تصور يرتكز على مقاربتين هما "التأمين الاجتماعي" و"المساعدة الاجتماعية". على إثر ذلك، أعطى الملك محمد السادس الانطلاقة لتأزيل المشروع في 15 أبريل 2021، حيث ترأس حفل إطلاق مشروع تعميم الحماية الاجتماعية.

ويشكل القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية مرحلة أساسية في مسار تطور السياسات الاجتماعية بالمغرب، إذ علاوة على أنه يعزز البعد الدستوري، فقد تضمن تصورا طموحا لما ينبغي أن يكون عليه المغرب الاجتماعي، من خلال تعميم الحماية الاجتماعية، استنادا إلى مبادئ التضامن والاستباق وعدم التمييز والمشاركة، والذي أكد على ضرورة مراجعة كل التشريعات المتعلقة بالتغطية الصحية والضمان الاجتماعي، وبالمنظومة الصحية وعرض العلاجات، كما أولى عناية خاصة لمتطلبات الحكامة، من خلال آليات خاصة مكلفة بالتدبير والتنفيذ والتنسيق، وهي مضامين جعلت الباحث عبد الرفيع زعنون يستنتج، بعد دراسته للقانون، أن هناك "إرادة لدى الدولة لاستعادة زمام المبادرة في قيادة السياسات الاجتماعية".

من بين الأهداف التي يسعى القانون الإطار إلى تحقيقها: تعميم التغطية الصحية الإجبارية في أفق 2022، لفائدة 22 مليون مستفيد إضافي؛ تعميم التعويضات العائلية في أفق 2024، لفائدة حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس؛ توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد في أفق 2025، لفائدة 5 ملايين مغربي من الساكنة النشيطة؛ تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025، بالنسبة لكل شخص يتوفر على عمل قار.

لكن من الواضح أن أهداف المشروع الاجتماعي للدولة محكومة بتوجهين اثنين، بحسب الأستاذ ساعف، هما: الأول، إعادة التوزيع عبر زيادة في الأجور، عدالة الضرائب، وإعادة توجيه المنح والمساعدات للمستحقين؛ ثم توجه ثان يرتبط بالتعويض عن عدم الاستفادة من الثروة. ويرى ساعف أن التركيز على مبدأي التوزيع والتعويض غير كاف، وينبغي تقويتها بأبعاد أخرى تتمثل في تقليص الفوارق بشكل شمولي، والتي يجب أن تتبلور بشكل أقوى في السياسات العمومية، في أفق تحقيق دولة عميقة اجتماعيا.

ثانيا: رهانات المشروع وتحدياته

تعد الحماية الاجتماعية حقا من حقوق الإنسان الأساسية، بعدما كانت تعتبر عملا ذا بعد إنساني، وشكلا من أشكال العمل الخيري. ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، تحقق إجماع حول اعتبار الحماية الاجتماعية حقا تقع مسؤولية إعماله على عاتق الدول. لكن الإشكال ظل قائما في العديد من الدول حول آليات تأزيل هذا الحق، من حيث الكيفية والموارد والفئات المستهدفة والآثار المرجوة.

ومنذ 2007، عملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي الآلية الأممية

تعميم التغطية الاجتماعية على القيّمين الدينيين

أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مؤخرا، أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) سيصبح الهيئة المكلفة بتدبير التغطية الصحية الأساسية الخاصة للقيمين الدينيين، عوض شركة التأمين الخاصة، وذلك ابتداء من السنة المالية 2024.

وأوضحت الوزارة أن القيميين الدينيين سيتمكنون من الانخراط في نظام التقاعد الذي يوفره هذا الصندوق ابتداء من السنة المالية 2025، كما سيتم الحفاظ على الحقوق المكتسبة لهم، من خلال التعاقد مع شركة جديدة للتأمين، لتمتيعهم بالتغطية الصحية التكميلية، مع إضافة خدمات جديدة وتحسين مجموعة منها.

وأشار بلاغ للوزارة إلى أن هذه الأخيرة ستتحمل أداء اشتراكاتهم الشهرية، كما ستتولى التصريح بهم دفعة واحدة من أجل تسجيل انخراطهم بالصندوق، وهو ما سيمكنهم من الاستفادة مستقبلا من الامتيازات التي يمنحها ورش الحماية الاجتماعية.

ولفت البلاغ إلى أن الوزارة ستقوم بتحويل انخراط القيمين الدينيين العاجزين، والأرامل الحاليين الذين لا يمكن إدراجهم ضمن المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إلى شركة خاصة للتأمين، وسيستفيدون من التغطية الصحية الأساسية والتكميلية معا.

> **التفكير في مشروع الحماية الاجتماعية تطور عبر محطات متتالية**

المعنية بتتبع مدى التزام الدول بتنفيذ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على التدقيق في مفهوم الحماية الاجتماعية، من خلال التعليق رقم 19، الذي حدد ثلاثة مبادئ للمفهوم: أولا، الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان وضرورة اقتصادية واجتماعية من أجل تحقيق التنمية والتقدم، ثانيا، أن جوهر الضمان الاجتماعي هو إعادة توزيع الموارد بما يعزز الإدماج الاجتماعي، ثالثا، تقع مسؤولية إعمال الحق في الضمان الاجتماعي على عاتق الدولة. وفي 2015، اعتمدت اللجنة المعنية نفسها إعلان "أهداف التنمية المستدامة" باعتبارها "عنصرا أساسيا للإعمال التدريجي للحق في الضمان الاجتماعي". ويعد المغرب، منذ 2016، من بين البلدان الأولى التي قدمت تقييمها الوطني الطوعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وعموما، أفضى النقاش حول الحماية الاجتماعية إلى بلورة فكرة "الدخل الأساسي" المعمم وغير المشروط. وترتكز تلك الفكرة على مبدأ أن الحماية الاجتماعية حق أساسي، وأنه لكل شخص حقوق على المجتمع، ومن تم يجب أن يوفر لكل مواطن وسيلة عيش نقدية، وذلك دون أي مقابل.

من مزايا هذا النقاش، أنه يتيح التفكير في موقع الحماية الاجتماعية من السياسات العمومية، والمكانة التي تمنحها هذه السياسات للتماسك الاجتماعي، وقدرة تلك السياسات على إرساء مبدأ الإنصاف في إعادة توزيع الثروة، وتوزيع أعباء الحماية الاجتماعية بين الضرائب، ومن المداخيل المتأتية من رأس المال ومن الثروة ومن تلك المستمدة من الشغل.

تبدو الخلفية الحقوقية للموضوع حاضرة في عمل الحكومة القائمة، وسعيها للعمل على تأزيل مشروع الحماية الاجتماعية، وفق الجدول الزمني المعلن، ففي تصريح حديث لرئيس الحكومة في مجلس النواب تحدث عن نهاية 2023 للشروع في تعميم التعويضات العائلية، حيث ستحصل كل أسرة مهما كان عدد أفرادها على 500 درهم كحد أدنى، على أن يرتفع الدعم تدريجيا في أفق 2026.

ومن خلال تتبع تصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة، تسوق هذه الأخيرة هذا العمل كإنجاز اجتماعي لها، لكن بلغة خالية من السياسة. والواقع أن هناك مفارقة تستدعي التفكير؛ كيف لحكومة يقودها رجل أعمال يترأس حزبا ذو تصور اقتصادي نيوليبرالي أن يقود مشروعا اجتماعيا بامتياز؟

ترتبط هذه المفارقة بتاريخ ما هو اجتماعي في المغرب، الذي تحكمه مقاربات متعددة ومتناقضة، فهناك الاجتماعي الخاضع لمنطق الاقتصاد، وآخر يخضع للمقاربة الأمنية التي تركز على استقرار النظام. وهناك اجتماعي آخر لدى وزارة المالية مختلف عن مفهوم الاجتماعي كما تعبّر عنه النقابات، أو المجتمع المدني. وفي فترة لاحقة، صار الاجتماعي مرتبطا بمحاربة الفقر والهشاشة، دون أن يكون مرتبطا بالاقتصاد وإعادة التوزيع. وفي السنوات الأخيرة برز الاجتماعي المرتبط بالحركات الاجتماعية المختلفة.

عموما، هناك ثلاثة مداخل يجري من خلالها الحديث عما هو اجتماعي في مغرب اليوم: الأول، مرتبط بالمجتمع، من خلال تنظيماته وفئاته، ويركز على الفقر والهشاشة، وعلى

ملف

خمس نقاط حول الحماية الاجتماعية في المغرب

قطع المغرب مسارا طويلا في ورش الحماية الإجتماعية ليصل إلى ما هو عليه اليوم، حيث انطلق قبل أكثر من سبع سنوات، برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة، ليقف اليوم، بعد الخطاب الملكي الأخير في افتتاح السنة التشريعية في أكتوبر 2023، على أبواب توسيع هذا البرنامج ليشمل فئات جديدة، في حاجة ماسة للمساعدة.

1 ما المقصود بالحماية الإجتماعية ؟

يقصد بالحماية الاجتماعية جميع آليات الاحتياط الجماعي التي تمكن الأفراد أو الأسر من مجابهة الآثار المالية المترتبة عن المخاطر الاجتماعية، وترتكز على آليتي هما "التأمين الاجتماعي" و"المساعدة الاجتماعية".
أطلق المغرب برامج الدعم المباشر قبل أزيد من ست سنوات، بدعم الأرامل والأطفال في سن التمدرس، ثم انتقل لتعزيز تقليص الفقر والهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر في سنة 2020، بإخراج القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وحدد أجل خمس سنوات لتحقيق ثلاثة أهداف:
تعميم التعويضات العائلية بالنسبة للأسر بين سنتي 2023 و2024
توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد
تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025

2 ما الذي تشمله الحماية الاجتماعية ؟

تشمل الحماية الاجتماعية كلا من:
الحماية من مخاطر المرض؛
الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة وتحويل تعويضات لفائدة الأسر التي لا تشملها هذه الحماية؛
الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة؛
الحماية من مخاطر فقدان الشغل؛

3 ما هي الفئات الجديدة التي ستشملها المساعدة الاجتماعية ؟

أعلن الملك محمد السادس أن المغرب سيشرع نهاية 2023 في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، وبهم هذا الدعم:
الأطفال في سن التمدرس
الأطفال في وضعية إعاقة
الأطفال حديثي الولادة
الأسر الفقيرة والهشة
أطفال في سن التمدرس
أسر تعيل مسنين

4 ماهي التكلفة المالية لهذا النظام؟

تبلغ الكلفة السنوية لتعميم الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية 51 مليار درهم، موزعة بين 28 مليار درهم تتأتى من آلية الاشتراك بالنسبة إلى الأشخاص الذين تتوفر لديهم القدرة على المساهمة، و23 مليار درهم يتم تحصيلها في إطار تضامني لتغطية الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم هذه القدرة.
يعني ذلك أن نحو 45 في المائة من الوعاء المالي لورش تعميم الحماية الاجتماعية سيأتي من مصادر تضامنية ، وهي اشتراكات، فيما ستتحمل الدولة مسؤولية تعبئة أكثر من نصف الميزانية المرصودة لإنجاح البرنامج.

5 ماهي التكلفة المالية لهذا النظام؟

يواجه مشروع تأزيل برنامج الحماية الاجتماعية عدة تحديات، منها:
ضمان استمرار تمويل الصناديق الخاصة بالحماية الاجتماعية
صعوبة في تحديد وضبط الفئات المؤهلة للاستفادة من نام المساعدة الطبية وبقية برامج منظومة الحماية الاجتماعية، خصوصا مع تنامي القطاع غير المهيكل.التوزيع غير المتكافئ للمنشآت الطبية، ومعها الأطر العاملة على التراب الوطني، والغياب شبه التام للمستشفيات في عدد كبير من المناطق النائية والبعيدة عن المركز.التحدي المرتبط بتزايد نسبة الشيخوخة في الهرم السكاني المغربي. فتوقعت تقارير رسمية ارتفاع أعداد المسنين في المجتمع المغربي في أفق عام 2050،

الفوارق الاجتماعية والمجالية، ويثير في العمق قضايا حيوية في الوجود المجتمعي مثل ضعف الروابط الاجتماعية وتآكل التماسك الاجتماعي؛ المدخل الثاني يحيل على القطاعات الاجتماعية (التعليم، الصحة، السكن...)، ومن تم على السياسات القطاعية الاجتماعية؛ في حين يحيل المدخل الثالث على المؤسسات الاجتماعية القائمة، والتي تدبر ما هو اجتماعي (دور الطفولة، العجزة، ذوي الإعاقة...). في هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى الحسم في الرؤية التي تخترق كل المداخل والمؤسسات والإجراءات، هل هي رؤية تقنية أم سياسية، مرحلية أم استراتيجية؟

لقد بني النموذج التنموي، القائم منذ عقود، على انسحاب الدولة وتقليص دورها التنظيمي والاجتماعي، وفسح المجال أمام القطاع الخاص، وقوانين السوق، وتقديس الرأسمال،

تعد الحماية الاجتماعية حقا من حقوق الإنسان الأساسية بعدما كانت تعتبر عملا ذا بعد إنساني

في غياب أية حماية اجتماعية من الدولة للفئات الهشة والفقيرة، وقد أدى ذلك إلى استفحال الفقر، واتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية. وهو نموذج يختزل كل القضايا والرهانات الكبرى للمغرب في البعد الاقتصادي التقني، يُختزل هو الآخر في تصور "نيوليبرالي" يعتقد أن الزيادة في النمو تضمن بشكل طبيعي الربح والسوق والثروة، لكنه نموذج عاجز عن التفكير في الرهانات الاجتماعية، المتعلقة بإعادة التوزيع، ومن تم توليد الفقر والهشاشة والإقصاء.

لذلك، يبدو أن المدخل ينبغي أن يكون سياسيا بالدرجة الأولى، خصوصا وأن المغرب يعاني من تفكك الروابط الاجتماعية، وينعكس ذلك على مستوى الثقة المنخفض في المؤسسات، وتراجع نسب المشاركة في الانتخابات المتوالية، والميول المكثفة نحو الهجرة (الحريك)، وتنامي أشكال مختلفة من العنف والجريمة، وارتفاع مؤشرات التفكك الأسري كما تؤكد ذلك نسب الطلاق المرتفعة، وتآكل الروابط التقليدية المختلفة...الخ. في ظل هذا الوضع، تبدو الحاجة إلى مشروع سياسي واضح يوحد غالبية المواطنين، ويعبئهم من أجل الانخراط الفعال في القضايا الأساسية للأمة مطلبا ملحا، ما يقتضي إعادة الاعتبار إلى السياسة والفاعلين فيها.

وقد أظهرت فترة كورونا أن هناك طلبا

متزايدا على "الدولة القوية"، رغبة في دور أعمق اجتماعيا، خصوصا في مجالات الحماية الاجتماعية، والصحة والتعليم والسكن والعمل. بحيث عبّر المواطنون بصيغ مختلفة عن رغبتهم في دولة قادرة على إقامة منظومة صحية جيدة، وحماية اجتماعية شاملة وناجعة ومستدامة، ومدرسة عمومية في المستوى المطلوب، وكذا توفير السكن اللائق. وعموما، يلاحظ أن الطلب على الدولة ارتفع بشكل غير مسبوق، وبشكل أعمق مما ورد في دستور 2011، وأعمق من النموذج التنموي القائم.

وإذا كانت الدولة قد انخرطت في تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية، فمعنى ذلك أنها قررت أخيرا استعادة وظيفتها الاجتماعية، من خلال رفع شعار الدولة الاجتماعية. لكن المحاذير والتحديات تظل عديدة، خصوصا و"أن المقاربة التقنية تختزل كل شيء في المؤشرات والأرقام، إذ لا يمكن أن يكتفي النهج المعلن عنه من لدن الحكومة باستكمال أنظمة الحماية الحالية، أو اعتماد مقاربة تتسم بشكل تدريجي للمسألة الاجتماعية، لتعويض إخفاقات السوق، أو للحد من تأثير الصدمات الاقتصادية أو الوبائية أو أي ظروف أخرى على الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للمخاطر(البطالة، المرض، فقدان العمل...) أو النظر إلى السياسات الاجتماعية من منظور شبكات أمان سلبية، أو إعطاء الأولوية لاعتماد برامج محددة لتوزيع الدخل تتجه نظريا إلى أفقر الفئات. وبعبارة أخرى، القيام بتدبير المخاطر الاجتماعية خطوة بخطوة، أو عن طريق ترقيعات"، كما تعبر عن ذلك مذكرة مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية حول "النموذج التنموي البديل". خلاصة القول، أن ما هو مطلوب بعمق، هو تغيير النموذج التنموي القائم من حيث جوهره، لأن الحماية الاجتماعية ليست عبئا على ميزانية الدولة، ولا تنبع من قيم التعاطف والكرم والإحسان فقط، بل هي حق لكل فرد على المجتمع، ومن واجب الدولة ضمان إعمال هذا الحق. ولا ينبغي اعتبار محدودية الموارد الاقتصادية عقبة أساسية بل محفزا إضافيا لتطوير الحماية الاجتماعية بوصفها أداة لتقليص المخاطر الاجتماعية، وعاملا مساهما في تعزيز التماسك الاجتماعي، وآلية لإعادة توزيع الموارد، ورافعة لتحقيق النمو الاقتصادي. ما يحتاجه المواطنون دولة قوية لكن عادلة اجتماعيا تحمي حقوقهم كافة دون تجزئ أو تمييز أو تأجيل. ومن هنا تظهر أولوية وجود سياسات للحماية الاجتماعية والتضامن تضع المواطن وحاجياته في صلب السياسات، وليس على هامشها.

35 مليار درهم...لـ "الحماية الاجتماعية" في ميزانية 2024

ركز قانون المالية لسنة 2024 على تعميم الحماية الإجتماعية من خلال مواصلة تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة وإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، والرفع من وتيرة تنزيل منظومة الاستهداف عبر تسخير جميع الإمكانيات المالية واللوجستية لتعزيز عملية التقييد في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد.

وخصصت الحكومة غلافا ماليا قدره 35 مليار درهم لتنزيل هذه البرامج، بزيادة 21 مليار درهم مقارنة مع 2023؛ وستخصص 9.5 مليار درهم لمواصلة تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة، في حين ستخصص 25 مليار درهم لإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل متم سنة 2023، مراهنة على ما ستجنيه من إصلاح صندوق المقاصة الذي حُددت اعتماداته المتوقعة في سنة 2024 في 16.4 درهم، لتمويل ورش الحماية الاجتماعية.

وإلى جانب أموال المقاصة، ستعتمد الدولة على موارد إضافية لتمويل الأوراش الاجتماعية، منها تخصيص 20 في المائة من حصيلة الرسوم القضائية لصندوق "التكافل العائلي"، كما أنها ستعزز موارد "صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" بضرائب منها ما فرضته على الإطارات المطاطية، من زيادة من 3 إلى 5 دراهم للكيلوغرام الواحد في الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة عليها.

إلى جانب ذلك، تسعى الحكومة لمواكبة ورش الحماية الاجتماعية، بتحسين بنية المستشفيات، وفي هذا الإطار، سترفع ميزانية تأهيل المنظومة الصحية بـ2.6 ملايير درهم مقارنة مع سنة 2023، لتصل إلى 31 مليار درهم العام المقبل، لتواكب مشروع الحماية الاجتماعية. وتشمل خطة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، مواصلة بناء وتجهيز ثلاث مستشفيات جامعية، وإطلاق أشغال بناء وتجهيز مستشفيات جامعية جديدة في ثلاثة أخرى، وإحداث مجموعات صحية ترابية.

المال السايب

حمزة الأنفاسي

خرج المنتخب المغربي لكرة القدم من الدور الثاني لكأس إفريقيا للأمم المقامة في ساحل العاج، في نتيجة لم تكن مقنعة للشعب المغربي، بالنظر للوجه المشرق الذي ظهر به في النسخة الأخيرة من كأس العالم بقطر. بعدها، خرج أحد أعضاء الطاقم الصحافي الذي رافق المنتخب في تصريح مستفز لكل غيور على المال العام. خرج هذا الطبيب السابق الذي قفز إلى مستودع الصحافة ليعلن أنه تم التكفل بالطاقم الصحافي تكفلا تاما، من مسكن ومأكل ومصاريف التنقل. وشكر هذا الشخص أولئك الذين تكفلوا بهم، لكنه كان ينتقد عدم تزويدهم بالمعلومة، كأن مهنة الصحافي هي انتظار المعلومة.

تصريح مستفز للشعب المغربي الذي يؤدي ثمن هذا النوع من الصحافة، ومستفز للصحافيين الذين يبذلون الجهد والوقت والمال للبحث عن المعلومة والخبر الذي ينور المغاربة.

وما زاد الطين بلة هو أن هذا الطبيب الصحافي راح يبرر بكون التكفل لم يكن من المال العام بل من أموال الجمعية المغربية للإعلام والناشرين، في جهل عميق بأبسط أبجديات التمويل العمومي وحجمه.

تصريح آخر مستفز لصحافية شابة تشق طريقها في مجال السلطة الرابعة تقول فيه للمغاربة بأن هذا التكفل التام بمصاريفهم لا يظهر حجم المعاناة التي عانوها هناك بسبب الرطوبة والحرارة وخطر الإصابة بالأمراض، كما لا يظهر حجم تجندهم لخدمة المغرب وتشريفه في هذه التظاهرة القارية.

التجند لخدمة المغرب لا يبرر الاستعمال غير المعقلن للمال العام، كما لا يعطي شيكا على بياض لكل من انخرط فيه. فيما اتفق التصريحان على التهليل والمديح لرئيس الجمعية المغربية للإعلام والناشرين، وكأن الرئيس أدى تكاليف الوفد الصحافي من ماله الخاص.

فعلا يصعب تصديق أن البعض لديه من الجرأة ما يسمح له بأن يخاطب المغاربة بهذه البرودة وأن يبرر هذا التسيب في التعامل مع انتقادات منطقية لشعب يقدم من جيبه ليس فقط التكاليف العالية لتمويل المنتخب، وإنما كذلك الطاقم الصحافي العرمرم الذي يرافقه أينما حل وارتحل.

أولا، لا يمكن بأي حال تبرير العدد الكبير للصحافيين الذين رافقوا المنتخب إلى ساحل العاج، والذي وصل بحسب المعطيات المعلنة 140 صحافيا وصحافية.

ثانيا، حتى وإن قبل المواطنون بهذا العدد، فهم لم يلمسوا تغطية صحافية ملائمة لهذا العدد الضخم من الصحافيين. بهذا العدد من الصحافيين، كان على المواطن المغربي أن يتلقى منتوجا غنيا ومتنوعا ومركزا على زوايا مختلفة من المعالجة.

بالتأكيد، يجب التركيز على كرة القدم، لكن كان يمكن كذلك التركيز على الجانب الثقافي، الاقتصادي، السياسي، البيئي، النوع الاجتماعي، وزوايا أخرى عديدة للبلاد المحتضنة وشعبها وجماهير الدول الأخرى الزائرة لساحل العاج.

> **العديد من المسؤولين عن الشأن العمومي اعتادوا الانقضاض على الأموال العمومية**

الملاحظ للأسف أن من قام بهذا الدور هم مشاهير وسائل التواصل الاجتماعي المغاربة بدلا عن الصحافيين، والذين أبلوا البلاء الحسن في تمثيل المغرب وثقافته المتنوعة والمحبة للبهجة. وأكبر دليل على هذا هو استقبال وزير السياحة الإيفواري لبعض مشاهير السوشل ميديا المغاربة للثناء عليهم وعلى الصورة الجميلة التي قدموها عن البلد.

ثالثا، إذا كان هذا الوفد الصحافي قد ذهب إلى ساحل العاج من أجل تغطية الكأس الإفريقية، فما مبرر عودة معظمهم مباشرة بعد إقصاء المنتخب المغربي؟ أولم يكن حريا بهم البقاء لتغطية الكأس حتى نهاية الدورة والاستمرار في تمثيل المغرب أحسن تمثيل كما ادعت الصحافية الشابة في منشورها؟

أصل الحكاية له صلة بالمثل الشعبي القائل "المال السايب كايعلم السرقة". فالعديد من المسؤولين عن الشأن العمومي وصلوا إلى درجة من الاعتياد على الانقضاض على الأموال العمومية لم يعودوا يستسيغون أن يناقشهم أحد أو ينتقدهم حولها. وللأسف فالظاهر أن المال العام هو أسهل وأضمن طريقة من أجل الاغتناء في المغرب، في غياب قطاع خاص مستقل وقادر على خلق ثروة غير متصلة بأموال دافعي الضرائب.

حكاية حارتنا

اخلي لعلج

هذه حكاية حارتنا، لم أشهد من واقعها إلا طوره الأخير الذي عاصرته، ولكني سجلتها جميعا، كما يرويها الرواة وما أكثرهم. ولا سند لي فيما كتبت سوى ما عايشت وهذه المصادر. وما أكثر المناسبات التي تدعو إلى ترديد الحكايات.

كلما ضاق أحد بحاله، أو ناء بظلم أو سوء معاملة، أشار إلى البيت الكبير على رأس الحارة، وقال: "هذا بيت جدنا، جميعنا من صلبه، ونحن مستحقو أوقافه، فلماذا نجوع وكيف نضام؟".

كان الأمر يتوقف عند التساؤل، وقد يتعداه بشيء من الأسى والحسرة والاستياء، فقط، لا أكثر. لأن الكل يعلم، أن الرد لأي فعل، أو تعسف، أو جور، لن يعقبه سوى الأذى، والنبذ، والطرد من الحارة، وما عدا الجد الأكبر ومساعديه، كان سكان الحارة جلهم قُصّرا، يمضون فيها بعض السنين فحسب، وما إن ينالوا النضج الكافي أو يوشكوا، حتى يحلقون بأجنحتهم بعيدا، تاركين ورائهم، الحارة، والجد ومساعديه.

> **الحارة.. الحارة، لا شيء فيها تغير، وحكاياتها نفسها لا تتجدد**

لا أحد ممن غادروا المكان عاد يوما إليه، وفي هذا الأمر ما فيه من معان وعبر، ولو استوقفت أحدا من الذين عبروا، وسألته عن الحارة، لقال: حسبنا في صبانا أن حيطانها لنا مأوى، وأن جدنا عادل، ومساعديه حكماء. لكن، خاب الحسبان، وخاب الظن.

كان العادل أرعنا، والحكيم ضالا.. أما نحن، فكنا قصرا، نحتاج العظة، والإرشاد... فبئس ما نلنا وبئس ما ناولونا إياه. كان الجد، صاحب المكان، ووليه، ولما بدأ سمعه يقل، وبصره يضعف، وصحته تتراجع، صار يختار من مستخدميه من يكون منهم مساعدا له، في تسيير الشؤون وتدبيرها.

شهدت مرة على تنصيب أحدهم، كنت أظن في بادئ الأمر أنه اختير لخبرته، وفطنته، لكن، سرعان ما اتضح أن المعايير المعتمدة، كانت تبعد عن ظنوني كل البعد. فما جعل من المستخدم مساعدا، هو سرعته في الوشاية، وتسهيله التذنيب، وصوته الذي يعلو بسرعة، ودون سبب.

هكذا أداة اختيرت دون شك، لزرع الرعب لأن منطق الجد يقول: كلما ساد الرعب، انضبطت القواعد. وهو منطق قد يكون متفهما، من جد هرم، خانه السمع والبصر وغالبا البصيرة. لكن ما يعجب له العقل، هو كيف لأحد أن يرضى لنفسه أن يكون طبلا، لا يعلو صوته سوى لكونه أجوفا.

كان جميع السكان ينتظرون موعدا واحدا لا غير، وهو يوم بلوغهم السن القانوني للرحيل من الحارة. فلم يعد يود أحد التصدي لا للجد ولا لطبله المنفوخ. فالجد مهما كان يظل جدا وصاحب الحارة ووليها، وكبر سنه وحده كفيل بأن يلزم على الغير وقاره، أما الطبل فغير القرع، لم نر له يوما مصيرا. والأداة صنعت في الأصل لتستخدم، لا لتناقش. لتستعمل لا لتحاور. وفي هذا الأمر أيضا ما فيه من معان وعبر.

لعل ما ينقص الحارة، ليس العبر البتة، بل ما ينقصها هو أعمق من هذا. قد ينقصها زعزعة تبيد فكر الاستبداد السائد، وتعيد القوى لموازينها. لأنه وإن أينعت رؤوس، فقطافها ليس بعد بالحكيم.

خمسة وستون عاما مضت، على تاريخ نشر نجيب محفوظ لروايته «أولاد حارتنا»، والتي أخذ أول شطر للمقال من افتتاحيتها.

والحارة.. الحارة، لا شيء فيها تغير، وحكاياتها نفسها لا تتجدد.. في الفاتح من شتنبر، سنة اثنان وعشرون وألفين، عثر على طبيب منتحر شنقا، في غرفته، وقد ناله ما ناله من حارته حسب ما رواه الرواة، وهم أصدق. والحارات بالجملة، وما أكثر المناسبات التي تدعو إلى ترديد الحكايات. لكن، أما في الأفق مصباح؟

أصل الحكاية

قصة الموريسكيين المريرة في ضفاف أبي رقراق

"مُسْلِمِينَ اَلرِّبَاطَ"

هشام الأحرش

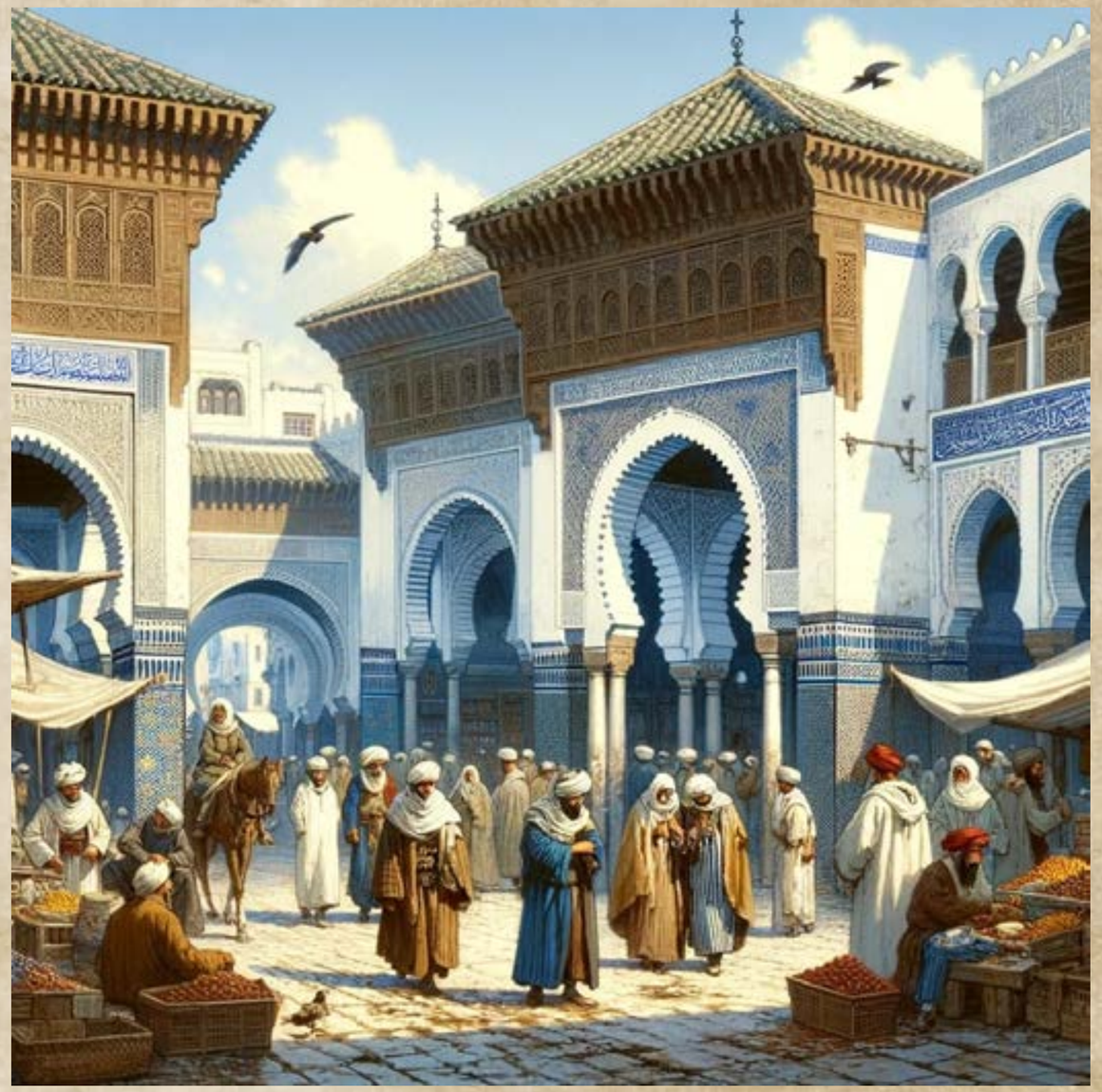

إذا كان سقوط الأندلس قد شكل صدمة كبرى للمغاربة، ودفع بمئات الآلاف من الموريسكيين للهجرة نحو المغرب، فإن العادات التي اتصف بها هؤلاء وتفردوا بها في مجتمع مغربي محافظ، قد شكل إزعاجا للساكنة المحلية، وجعلها تنهج تجاه هؤلاء سياسة إعادة تقويم السلوك تارة وسياسة العقاب في أخرى.

وقد كانت الأحداث التي عرفتها منطقة الرباط من خلال عدم الود الذي كان يكنه جزء من ساكنة سلا لهؤلاء، والذي وصل في إحدى مراحله إلى قيام حروب بين ساكنة ضفتين نهر أبي رقراق، أحد تجليات الرفض الذي قوبل به هؤلاء من طرف الساكنة المحلية، التي وصفتهم بمسيحيي قشتالة.

بل إننا نجد مؤرخا كمحمد بن علي الدكالي، المتوفي أواسط القرن العشرين، عند حديثه في كتابه الذي أرّخ فيه للعدوتين، وتطرقه للأوصاف العامة لأهل العدوتين، فخص أهل سلا بالشجاعة والغيرة عن انتهاك الحرمات، دون الحديث عن أوصاف أهل الرباط.

فهل يتعلق الأمر بسهو مؤرخ كبير؟ أم إن الأمر يتعلق بتعمده الإشارة إلى أخلاق أهل الرباط؟ ما يمكننا اعتباره هروبا من الوقوع في الحرج، بذكر ما عرف عن أهل الرباط، الذين ستلتصق بهم بعد ذلك صفة "مسلمين الرباط"، وهو الأمر الذي يجيب عنه مقالنا هذا، ويوضح الأسباب التي جعلت هذا الاسم لصيقا بساكنة الرباط إلى اليوم.

وإذا كان لا بد من الإشارة إلى أن الكثير من المياه قد مرت عبر نهر أبي رقراق، كما مرّت أجيال تلو الأجيال، وتغيرت معها العديد من الأخلاق والعادات والتقاليد، فجعلت هؤلاء لا يختلفون اليوم في شيء عن إخوانهم المغاربة، وإن كانت الكثير من الرواسب لا زالت باقية، وهذه هي سنة الله في خلقه.

سبب التسمية

اعتُبر الموريسكيون الذين استوطنوا قصبة المهدية، قصبة الأوداية الحالية، غرباء تفضحهم ألقابهم مثل لقب "فركاس" الذي تحول إلى "بركاش"، و"بيلافريس" الذي أضحى بلافريج. كما كان أغلبهم يجهلون العربية، حيث استعمل أعضاء الديوان الذي كان يحكم القصبة، اللغة الاسبانية في مراسلاته وفي صياغة المعاهدات المبرمة مع الأوربيين.

وزاد من ترسيخ هذه الصورة عند جيران هؤلاء، ونقصد هنا سكان مدينة سلا وباقي الساكنة المستقرة جوار الرباط، هو بقاء هؤلاء منعزلين ومحميين بحزامهم المزدوج: السور الموريسكي والسور الموحدي العظيم الذي شيّد زمن الموحدين، حيث كانوا يودون الاستقرار بها دون الخضوع لأي جهة، وكان استقلالهم عن السلطة المركزية أحد العوامل التي ساهمت في ذلك. استقلال حظيت به كل من القصبة ومدينة الرباط لفترات متقطعة، أهمها فترة إعلان ما يصطلح عليه بجمهورية أبي رقراق، وكذلك في فترة الصراع على الحكم بعد وفاة السلطان المولى إسماعيل، حيث حافظ هؤلاء الوافدين على أسلوب عيشهم وطريقة تعاملهم، وتجنبوا الاختلاط بغيرهم من السكان، وهذا ما جعلهم يحجمون عن الزواج خارج جماعتهم، فالمرأة الأندلسية الموريسكية نادرا ما تتزوج غير الأندلسي، إلا إذا اضطرتها الحاجة إلى ذلك.

وقد استنتج المؤرخ بن شريفة أنهم كانوا يعتبرون أن الصلاة بين الناس تقوم على سوء الظن والحيطة والحذر، وأن المنفعة هي الباعث المحرك في كثير من مظاهر السلوك وفي صلاة الأفراد. مظاهر سلوكية رفضها عموم المغاربة، واعتبرت عاملا إضافيا من عوامل المواجهة بين الطرفين. فقد عُرف على المغربي كرمه، وتضامنه مع الغير ولو على حسابه، كما عرف عنه سؤال غيره إذا ما احتاج إلى ذلك، وتفتحه وحسن ظنه بالآخرين، ورغبته في التعامل معهم، وهي صفات لم يلمسها هؤلاء في الوافدين الجدد.

ومن العادات كذلك التي حملها هؤلاء الوافدون معهم وأثارت استنكار المغاربة، احتفالهم بعيد النيروز الفارسي، ومهرجان العنصرة –ميلاد النبي يحي– وعيد ميلاد المسيح، كما أنهم حملوا معهم عادة صورة الكف وهي من المعتقدات المسيحية التي رسخت في أذهان الموريسكيين، لأن الكف هي كف مريم البتول، وتعتبر مانعة من الأرواح الشريرة وتطرد كل شيطان رجيم في اعتقادهم، وقد جمع الموريسكيون بين التمسك بالكف والتعلق بالصليب.

الجدير بالذكر أن الدولة لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذه السلوكيات المنحرفة، والتي اتصف بها هؤلاء، فحركت لذلك خطة الحسبة، وهي خطة توكل الى رجل يسمى المحتسب، يأخذ على عاتقه تقويم تلك السلوكيات، ولو اقتضى الأمر استعمال وسائل الاكراه. وقد كانت مدينة فاس إحدى النماذج في ذلك، من

خلال الإقبال على اللهو والطرب والتدخين وشرب الخمر، وعدم الالتزام بالواجبات الدينية، وكذا بالاستمرار في التشبث بالعادات الأوربية التي كانوا عليها وهم بإسبانيا، مثل اختلاط الرجال والنساء في المحافل العامة.

حيث قلّد هؤلاء أنفسهم، ونقصد هنا المورسكيين، أحد رجالاتهم مهمة محاربة تلك السلوكيات.

في هذا الصدد يقول القادري: وقلد الأندلسيون الحاج صالح ولاية الحسبة، فقطع شرب الدخان وبيعه، وقطع اللهو وآلات الطرب من النساء، وألزم الناس بالصلوات في الوقت، والستر في الحمام وغير مناكر شتى.

بالرجوع الى الوثائق التي أشار اليها الكثير ممن كتبوا عن مأساة المورسكيين، أو المغاربة المسلمين الذين بقوا في إسبانيا، الى حدود الطرد النهائي سنة 1609، وذلك بعد سقوط مدينة غرناطة كآخر القلاع التي سقطت سنة 1492؛ تشير الوثائق التي أوردها المؤرخان دومينيغيت اورتيت وبرنارد فينسينت في كتابهما تاريخ المورسكيين مأساة أقلية، إلى أن هؤلاء تعرضوا لكل أشكال الاضطهاد، ولعل أخطرها المحاولات المتكررة لتنصيرهم، ومثال ذلك نص يعود إلى بداية القرن 16، صدر عن أحد الأساقفة الذين أوكلت لهم هذه المهمة حيث يحث النص المبشرين على العمل على أن ينسى المورسكيون كل شعيرة من شعائر الإسلام من صيام وصلاة وأعياد، بل حتى شعائر الاحتفال بمولد الأطفال والأفراح، وكذلك طريقة دفن الأموات مع حرمانهم من التوجه إلى الحمامات، لما تمثله الطهارة من أهمية لدا المسلمين.

في مواجهة السلطة المركزية

شكل صعو د العلويين ودخولهم مدينة الرباط سنة 1666، لحظة استثنائية في احتكاك ساكنة الرباط المورسكية بسلطة مركزية قوية، وهو احتكاك اتسم في الكثير من مراحله بالتوتر الذي وصل في بعض الأحيان إلى طرد ممثل السلطة المركزية. وستعرف مرحلة السلطان سيدي محمد بن عبد الله أهم الفصول الدراماتيكية في تلك العلاقة، لأسباب مرتبطة بما أسماه السلطان نفسه بفسق هؤلاء.

وكمثال على ذلك، سيعمد السلطان إلى مصادرة جزء كبير من مساحة الرباط التي كان يمتلكها هؤلاء بدعوى تطيرها من الفسق والفجور. ففي الخامس والعشرين من رمضان من سنة 1187 الموافق ل 12 ديسمبر من سنة 1773، سيطلق السلطان يد جنده وعبيده في السبل والبساتين، فنهبوا ما وجدوا، ليتوجه هؤلاء في الصباح إلى السلطان بالمحاضر والألواح والمصاحف والأشراف، حيث وجدوه داخل أكدال في ناحية صومعة حسان، ومعه ابن عمران والحاج العباس مرين، فسأل مرافقيه: من هؤلاء؟ فقالو: أهل الرباط، فأتى وليس معه أحد إلا المذكورين، فقال أهل الرباط: جئناك متشفعين لتعفو عنا. فقال لهم: وما فعلت لكم إنما أتيت لأطهر بلادكم لأنكم اشتغلتم بالفسق مع اليهوديات وتسبتون معهن في يوم السبت وتأكلون السخينة معهن فرحم الله الأديب فلان الذي حكى لي أنه أتى للرباط وكان معه مال، فاجتمعتم عليه -بنوع من الموسيقى الأندلسية- حتى أكلتم له المال ونفرتم منه وقد هجاكم بقصيدة وأنا أحفظها، فذكرها السلطان لهم.

لكن ما الذي يجعل سلطانا يحفظ قصيدة في هجو ساكنة الرباط، إن لم تكن تعبر عما يخالج السلطان من مشاعر سيئة تجاه ساكنة المدينة، وقد وكان مضمون القصيدة يحمل وصفهم بالزندقة والفسق والطمع وقلة الوفاء...

فهل هذا ما دفع السلطان قبل ذلك، وفي نفس السنة التي عمد فيها بعد حيازة جزء من أرض الرباط من الرباطين، إلى استفتاء علماء فاس في إخراج أهل الرباط إلى مدينة الصويرة، عقابا لهم وبدعوى أن السلطان يرث السلطان، فأفتاه الكثير من العلماء إلا البعض، ومنهم شيخ الجماعة التاودي الفاسي، والذي بسبب ذلك عزله السلطان عن الإمامة. لكن ومقابل ذلك، كتب لهم السلطان أن يختاروا من أولادهم نحو الثمانين ليتعلموا الرماية بالأنقاض والمهراز، على أن يزيدوا عددا أخر من البحرية ليسافر في البحر.

فهل يتعلق الأمر بمحاولة من السلطان، لفرض التجنيد الإجباري على ساكنة الرباط بدلا من عقاب ترحيلهم إلى الصويرة؟ أم أن الأمر يتعلق بمحاولة السلطان تنشئة جيل جديد من الساكنة، معتاد على الخشونة ومكارم الأخلاق؟ ولهذا كان اختياره للأولاد وليس الرجال البالغين، وذلك لسهولة تنشئة الأطفال على مكارم الأخلاق، عكس البالغين الذين نشأوا على أخلاق معينة، فيصعب إلزامهم بغيرها.

مدونة الأسرة: سياقات الإصلاح ومنهجيته من 1958 إلى الآن

بعد حصول المغرب على الاستقلال وفي سيرورة بناء الدولة الوطنية، ونظرا لأهميته في تأطير العلاقات داخل الأسرة، ومن بين أولى القوانين تم اعتماد مدونة الأحوال الشخصية التي صدرت بخمسة ظهائر أولها في 22 نونبر 1957 وأخرها في 3 أبريل1958. بعد أن أعدت وزارة العدل حينها مشروعا، سلّمته للجنة المُعينة من طرف الملك محمد الخامس بظهير 19 غشت 1957 من أجل إدخال بعض التعديلات عليه. والجدير بالذكر أن هذه اللجنة كانت مكونة من العلماء، على رأسها العالم والزعيم السياسي علال الفاسي، الذي أسندت إليه مسؤولية المقرر. كان واضحا، سواء في خطاب الملك محمد الخامس أو في خطاب مولاي الحسن، ولي العهد حينها، الحرص على اعتماد المذهب المالكي مع اعتبار الأصول العامة وخصوصا المصلحة المرسلة والحرص على "إظهار الثروة الفقهية بالمظهر الحقيقي لها بعيدة عما علق بها من تأويلات عقيمة وعادات فاسدة أصبحت بحكم تداولها مع تقادم العهد من مضافات الشريعة الإسلامية ومعدودة منها، وقد أخر بعض تلك المضافات تطور البلاد ورقيها".

هذا وإذا كان اعتماد نص مدونة الأحوال الشخصية يعتبر في حد ذاته قرارا مهما، فالملاحظ أنه وبالنظر لعدم وجود مؤسسات، فقد أُسند العمل إلى لجنة ملكية ولم يمر عبر المجلس الوطني الاستشاري (1956-1959) الذي كانت له الصفة الاستشارية ولم يكن منتخبا. بالمناسبة، اعتمد أول دستور سنة 1962 وتم تنظيم أول انتخابات سنة 1963.

كانت هذه هي اللحظة الأولى التي أسست لنص قانوني أعاد إنتاج نفس العلاقات السائدة في المجتمع والقائمة على نوع من التراتبية التي لا تعترف بالمساهمة الفعلية للنساء، سواء في إطار أدوار الرعاية أو فيما يدخل في باب الاقتصاد الأسري أو المنزلي. وللإشارة، على الرغم من أن علال الفاسي تميّز باعتماده على الاجتهاد وأبان عن انفتاحه في الفصل الذي خصصه لقضايا الأسرة في كتابه "النقد الذاتي"، فالملاحظ أن أثر ذلك لم يظهر على النص المعتمد. يمكن إيعاز ذلك، من جهة إلى ميزان القوة السياسي الذي كان أكثر ميلا لما جاء في المدونة، وارتباطا بذلك إلى ضعف الأصوات المُنادية حينها بشكل صريح بالمساواة.

اللحظة الثانية – 1993

مر أزيد من ثلاثة عقود على اعتماد مدونة الأحوال الشخصية دون أن تعرف أدنى مراجعة، وأصبحت المشاكل المترتبة عن بعض مقتضياتها تتضاعف، وباءت مختلف المحاولات الرامية إلى الإصلاح، كتلك المتعلقة بالطلاق، بالفشل. مرد ذلك إلى عدم توفر ما يكفي من الإرادة لدى الفاعلين السياسيين (الحكومة والبرلمان) لتحمل مسؤوليتهم السياسية بخصوص قانون يؤطر العلاقات داخل الأسرة، بدعوى كونه يدخل ضمن اختصاصات أمير المؤمنين. في الحقيقة، إذا استثنينا غياب الجرأة، لا شيء كان يمنع السياسيين الرسميين من المبادرة لإيجاد مخرج لمعضلة المدونة. ويمكن القول بأن مقابل هذا العجز، ستعرف الساحة بروز الأصوات التي ستدافع بشكل واضح عن ضرورة الإصلاح.

دون الدخول في التفاصيل، نود هنا التذكير بالسياق الذي وقع فيه أول تعديل، مع التركيز على عنصرين اثنين:

العنصر الأول، هو السياق السياسي الذي كان مطبوعا بالتفاوض على الإصلاح الدستوري بين مكونات الكتلة الديمقراطية والمؤسسة الملكية من أجل "انتقال ديمقراطي" وإصلاحات سياسية تمس طبيعة النظام السياسي. تمخض هذا التفاوض عن اعتماد دستور 1992، وتنظيم انتخابات، اعتبرت غير شفافة وشابها تزوير أدى إلى رفضها من أهم مكونات الكتلة، وبالتالي عدم تحقيق الهدف المركزي من التفاوض. ومع ذلك، شكل هذا السياق فرصة لطرح مطلب الإصلاح.

العنصر الثاني، هو المرتبط بظهور عدد من الجمعيات الحقوقية والنسائية التي انتهزت فرصة النقاش حول الإصلاح الدستوري، لطرح مطالبها. الأمر الذي يعكس، من جهة نوعا من التحول الذي أصبح يمس التعبيرات السياسية والمدنية، ومن جهة أخرى دخول النساء بأنفسهن حلبة الترافع لتقديم مطالبهن بخصوص قانون يهم النساء والرجال معا، ولكنهن معنيات به بالدرجة الأولى لكونه، حسب منظورهن، قانون قائم على التمييز ضدهن. كانت الحجة المركزية التي أطرت مطلب الجمعيات النسائية حينها هي مناهضة التمييز الذي يخترق مختلف بنود المدونة وكذا التناقض بين النص القانوني والواقع الفعلي للأسر.

> **يحتاج هذا القانون إلى دينامية مجتمعية وتفاعل سياسي واستعداد لإخضاعه للآليات الديمقراطية**

هذه بعض العناصر التي تُذكر بالسياق الذي سمح بمراجعة المدونة. تنبغي الإشارة أنه وبعد نقاش عمومي وسجال بين المدافعين عن الإصلاح وبين الرافضين له، أعلن الملك الحسن الثاني نيته للقيام بمراجعة المدونة. في هذا الإطار، تم تعيين لجنة استشارية مكونة أساسا من العلماء ومن بعض المتخصصين في القانون، كما أُسندت رئاسة اللجنة إلى عبد الهادي بوطالب، وهو فقيه دستوري ورجل سياسي ومستشار ملكي، وعالم معروف بانفتاحه على الفكر المقاصدي. بعد أقل من سنة على تعيين اللجنة التي استقبلت مذكرات مختلف الفاعلين، أُعلن عن التعديلات التي مست بعض بنود المدونة. غير أن النتيجة في المُحصلة كانت مُخيبة لانتظارات الحركة النسائية التي سجلت نقطة إيجابية واحدة، ألا وهي رفع طابع القداسة على نص القانون. هذا حتى وإن ظل ملف إصلاح المدونة بين أيدي أمير المؤمنين وحتى وإن اعتُبرت المراجعة جد محدودة، فإن ما ينبغي التنويه به، هو نجاح الحركة النسائية في طرح إصلاح المدونة كرهان سياسي، يتطلب التعاطي معه من طرف الفاعلين السياسيين وتحمل مسؤوليتهم بخصوصه والكف عن اعتباره خارج اختصاصاتهم.

اللحظة الثالثة – سنة 2003

مع وصول حكومة التناوب (أبريل 1998) بعد الإصلاح الدستوري الثاني سنة 1996، تم تقديم مقترحات لإصلاح مدونة الأحوال الشخصية في إطار مشروع ضم عددا من المجالات، سمي بمشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية. وتعتبر المرة الأولى التي ستبادر الحكومة في شخص كاتب الدولة في الرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة (محمد سعيد السعدي) إلى تقديم مقترحات لإصلاح مدونة الأحوال الشخصية. غير أنه لاقى معارضة من طرف مختلف المكونات التي لم تكن تنظر بعين الرضى للمقترحات الخاصة بالمدونة. أدى هذا إلى سجال ونقاش عمومي واسع، تزايدت حدته بعد وفاة الحسن الثاني في يوليوز 1999. انتظم المدافعون كما المناهضين في إطارات مستقلة، وتواجهوا لأزيد من ستة أشهر، شكّلت فرصة لعرض الحجج والحجج المضادة. تجاوز النقاش حدود النص القانوني، ليتسع إلى المرجعية، ومنها إلى المشاريع المجتمعية التي حملت عناوين من قبيل، الحداثة ضد التقليد. كما أنه تجاوز حدود الجمعيات النسائية ليصبح "خصاما" بين التيارات والأحزاب السياسية (يسار/إسلاميين). وبغض النظر عن أهمية النقاش، فإن ما ينبغي التذكير به أن هذه المرحلة تميزت بنوع من الانفتاح السياسي والحقوقي (إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين) والاحترام النسبي لحرية التعبير (صحافة مستقلة وتزايد عدد الأحزاب السياسية والجمعيات). وهي عناصر لها أهميتها فيما يتعلق بسيرورة الانتقال وتوفر شروط التعبير عن تعددية التيارات والآراء.

علاقة بالمشروع الحكومي، ينبغي التذكير بأن تملص عدد من أحزاب الأغلبية حينها من تحمل المسؤولية، خصوصا في ظل احتدام الجدل بين المعارضين والمؤيدين، والتعبير الواضح عن رفض مشروع كتابة الدولة من طرف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، بالإضافة إلى عدم تمكن الوزير الأول (عبد الرحمن اليوسفي) من إيجاد صيغة توافقية، تعالت بعض الأصوات مُطالبة الملك بالتدخل عبر آلية التحكيم الملكي. وهو ما سيتم يوم 27 أبريل سنة 2001 عبر الإعلان عن تشكيل لجنة استشارية أُنيطت رئاستها بإدريس الضحاك (فقيه دستوري) ثم فيما بعد امحمد بوستة (شخصية سياسية). كما ضمت اللجنة في صفوفها إضافة إلى العلماء والقضاة، تخصصات مختلفة، كعلم الاجتماع والطب. والأهم من ذلك، ولأول مرة تم تعيين ثلاث نساء في سابقة لها أكثر من دلالة. اشتغلت اللجنة لأزيد من سنتين، واستقبلت عددا كبيرا من المذكرات المعبرة عن مختلف المدارس والمشارب والتيارات التي تخترق

الطفل والأم محور فصول مدونة الأسرة

المجتمع. تكلل عملها بمشروع تم الإعلان عن مضامينه يوم 10 أكتوبر 2003 من طرف الملك، إضافة إلى الإعلان عن قرار إحالته إلى البرلمان للبث والحسم النهائي فيه من طرف نواب الأمة.

اعتبرت الحركة النسائية إصلاح مدونة الأسرة خطوة جد متقدمة، من شأن احترام روح مضامينها لحظة التطبيق أن ينصف النساء ويحقق نوعا من التوازن الأسري. لكن 20 سنة بعد اعتمادها، ظهرت الكثير من الهفوات، كما أن عددا من المقتضيات أصبحت متجاوزة بحكم التحولات التي يشهدها الواقع. وهو ما جعل الحركة النسائية تطالب مرة أخرى بالقيام بإصلاحات جديدة.

في خطاب العرش ليوليوز 2022، أعلن الملك عن ضرورة التصدي للإصلاح، وتم فيما بعد تنصيب لجنة لاستقبال المذكرات وتقديم مشروع، الذي من المحتمل أن يُحال على المؤسسة البرلمانية للبث النهائي فيه.

نود ختاما الإشارة إلى أن قانون الأحوال الشخصية، ومنذ أول تعديل له سنة 1993، أصبح يخضع لدينامية المجتمع ولميزان القوة السياسي، ولمدى استعداد الفاعلين السياسيين لطرحه كلما دعت الضرورة ذلك. فإذا كان من الناحية المنهجية، لازال الملك هو من يتخذ المبادرة بخصوص قرار الإصلاح، وهو من يقوم بتعيين أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد المشروع، الأمر الذي يعود بالدرجة الأولى إلى غياب تفاعل الحكومة وعدم الاهتمام بالأصوات المطالبة بمراجعة عدد من المقتضيات، فقد لوحظ مع ذلك نوع من التطور، سواء من حيث تشكيلة اللجنة أو من حيث مآلات النتائج التي يسفر عليها عملها. لقد رأينا أن رئاسة اللجنة كانت تناط بشخصية لها تجربة وحنكة سياسية وقدرة تفاوضية (علال الفاسي، عبد الهادي بوطالب، امحمد بوستة)، كما لاحظنا كيف انتقل تكوينها من "بروفيلات" الفقهاء والعلماء (1957) إلى المتخصصين في المهن القانونية، من قضاء وباحثين في القانون وخبراء (1993)، ثم فيما بعد الانفتاح على اختصاصات أخرى كالطب وعلم الاجتماع، (2003). أما بالنسبة للتعديل الجاري اليوم، فقد أنيطت مهمته بلجنة مؤسساتية، حيث الأعضاء متواجدون بصفتهم المؤسساتية (وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، المجلس العلمي الأعلى، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة). كما أن إحالة المشروع على البرلمان للحسم فيه سنة 2004، شكل خطوة جد هامة في سيرورة الانتقال بهذا القانون إلى المؤسسة التشريعية ومن تم إلى التداول حوله بين ممثلي المجتمع، حسب مصالحهم ومرجعياتهم وقدراتهم الحجاجية، وخصوصا حسب فعاليتهم السياسية، كما يقتضيها التدافع الديمقراطي. من هنا تنبغي الإشارة إلى أن هذا القانون، كباقي القوانين، يحتاج إلى دينامية مجتمعية وتفاعل سياسي واستعداد لإخضاعه للآليات الديمقراطية. عجز أو ضعف الفاعلين المتشبثين بهذه الآليات لا يمكن إلا أن يؤثر في مسار هذا القانون، كما أن درجة التفاعل ومهما كانت حدة الاختلاف وحتى تناقض المرجعيات بخصوصه، من شأنها أن تقوي مسار البناء الديمقراطي.

هل ثقافتنا بخير؟

محمد جليد

ثمة مفارقة غريبة تستوقف كل من ينظر إلى حال الثقافة المغربية اليوم: فمن ناحية، هناك إنتاج غزير ومتميز في المجالات الفكرية والإبداعية والفنية المختلفة، لا يبرز تميزه وأهميته فحسب من خلال ما يحصده من جوائز وتقديرات- كما أبرزتُ في مقالة سابقة نشرتها منصة 'صوت المغرب' مشكورة قبل أيام-، وإنما من خلال مكانة هذه الإنتاجات داخل دوائر النقاش العربية، المشرقية على الخصوص، وكذا مساهمة المثقفين المغاربة، لا سيما في تأسيس مراكز ومعاهد، بل ومؤسسات جامعية، في بعض بلدان الخليج، وتأطير ندواتها ونقاشاتها وإنتاجاتها والإشراف على أنشطتها وتنظيمها، وكذا في الاستشارات والتوجيهات التي يقدمها الأساتذة الجامعيون المغاربة هناك، الخ. ومن ناحية ثانية، هناك هذا الإصرار على بث الفوضى- إن جاز هذا التعبير- في جميع مناحي الحياة الثقافية، خاصة في منظماتها وهياكلها الرسمية والمدنية معا.

لنضرب هنا بعض الأمثلة. وأولها وزارة الثقافة، هذه الجهة المسؤولة داخل الحكومة على تدبير "القطاع" الثقافي. رغم كل التغييرات التي طرأت على أعلى الهرم فيها منذ تغيير الدستور إلى يوما الناس هذا، لم تنجح هذه الوزارة في أن تضع سياسة ثقافية- أو حتى برمجة سنوية- بمقدورها أن تشجع هذا الإنتاج الغزير والمتميز الذي ذكرته على التعريف بنفسه، وترويج أعماله وتطويرها، وضمان استمراريته مستقبلا. بل عجزت حتى على تطوير المبادرات الأولية التي ورثتها عن حكومة التناوب، بما يتناسب مع تحولات الثقافة المغربية العامة وتراكمات منجزها المادي واللامادي. ذلك أن أقصى ما أقدمت عليه الوزارة، بعد جهود الوزير محمد الأشعري المعتبرة، هو زيادة الدعم المالي وترحيل المعرض الدولي للنشر والكتاب، فيما يشبه التهريب، من حاضنته الأصلية الدار البيضاء إلى العاصمة الرباط، بتبريرات واهية لم تقنع أحدا حتى اليوم.

ويتجسد المثال الثاني في الوضع المزري الذي بات يعيشه اتحاد كتاب المغرب منذ أكثر من عشر سنوات. ظل الاتحاد، أو بالأحرى من يسهرون على مكتبه التنفيذي، 'يجرجرون' مؤتمره الثامن عشر، حتى بات هذا الوضع أشبه بدسيسة لـ'بهدلته' داخليا وخارجيا. والأنكى من هذا أن جانبا من التزاماته الرمزية ووظائفه التمثيلية داخل بعض الهياكل الإقليمية، مثل الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، ربما يضر بقضية الوحدة الترابية، إذا استمرت أزمته الداخلية على هذا النحو. ويبدو أنها كذلك، بعد أن اختار بعض أعضائه، خلال الأيام الأخيرة، مواصلة فعل 'الجرجرة'، لكن أمام المحاكم هذه المرة.أما المثال الثالث، فهو غير ظاهر، لكن أثر سلبي للغاية. وهو يتجلى من خلال موقف ممثلي المجالس المنتخبة، في المدن والبلدات والأرياف على حد سواء، من الثقافة، ومن ممارستها. تكاد هذه الأخيرة لا تظهر في برامج هذه المجالس، ولا في ميزانياتها السنوية. وحتى إذا تضمنتها هذه البرامج، فهي لا تخرج عن مواسم تبوريدة أو مناسبات أو مهرجانات سطحية، ولا تتوخى أن تكون فعلا يوميا يمارسه المواطنون، كما يمارسون أعمالهم اليومية الأخرى. وإذا صادف أن انتخب مثقف ما على رأس مجلس ما- كما هو حال الكاتب والناقد المسرحي سعيد كريمي في مدينة الراشيدية- فهو يواجه بجميع التبريرات الاقتصادية أو السياسية، لإفشال مبادراته في جعل الثقافة أولوية مهمة، شأنها شأن المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

لماذا ما تزال هذه المفارقة قائمة بين تميز الإنتاج الثقافي المغربي وإهمال تنظيماته وهياكله والاهتمام بإنجازاته ونجاحاته؟ من ينظر إلى التاريخ، منذ منع الفلسفة في الجامعة وحظر الأندية السينمائية وأحداث منع الكتب الأولى وغير ذلك، سيجد أن الموقف الرسمي من الثقافة ما يزال موقفا سلبيا، يرفض أي اهتمام جدي بها، خاصة في جانبها الفكري والنقدي الساعي إلى ترسيخ الوعي والتفكير العقلاني، رغم ما تتبجح به بعض الخطابات الرسمية من أن الثقافة تمثل أيضا 'رافعة' للنمو الاقتصادي. وإلى اليوم، لم تستفد الثقافة من جهود توحيد الأنشطة في مؤسسات أو مكونات وطني كبرى، كما استفاد الاقتصاديون ورجال الأعمال من فكرة "الهولدينغات" المالية، أو على غرار المؤسسات الرياضية أيضا. وما دام النظر الرسمي على هذا النحو من القصور عن الفهم، فإن الثقافة المغربية، في منجزها الناجح اليوم، مهددة بالتلاشي والاندثار هو الآخر، على غرار تنظيماته وهياكله.

منع 'الحريم السياسي' للمرنيسي في معرض الكتاب بالقاهرة

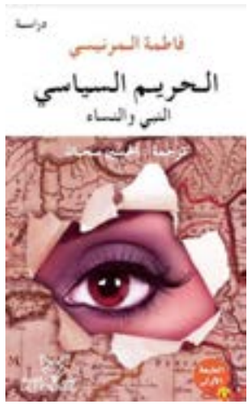

منع مسؤولو معرض الكتاب في القاهرة كتاب 'الحريم السياسي' لعالمة الاجتماع المغربية فاطمة المرنيسي، بحسب ما أعلنته دار الفنك للنشر على صفحتها على موقع الفايسبوك. وتساءلت الدار حول الحريات الفكرية، قائلة: "هذا المنع المتكرر يسائل بالضرورة أوضاع حرية التعبير في العالم العربي".

ولم يتخذ قرار منع كتاب المرنيسي إلا في الأيام الأخيرة من المعرض، حيث حظي الكتاب بإقبال القراء عليه وكادت النسخ المعروضة منه تنفد. واللافت أن الدار تقدمت قبل انعقاد الدورة الجديدة من معرض القاهرة بلائحة الكتب التي ستشارك بها، وحظيت بالموافقة. غير أن رقابة لاحقة هي التي جعلت كتاب 'الحريم السياسي' يقع في دائرة المنع.

تجدر الإشارة إلى أن الكتاب نفسه منع خلال السنة الماضية من معرض الرياض الدولي للكتاب. وقد برر إدارة المعرض حينئذ قرارها سحب الكتاب ومنعه من البيع بكون بعض مقاطعه تسيء إلى الرسول وإلى نسائه.

مختبر السرديات ينصت لـ'أصوات التخييل المغربي'

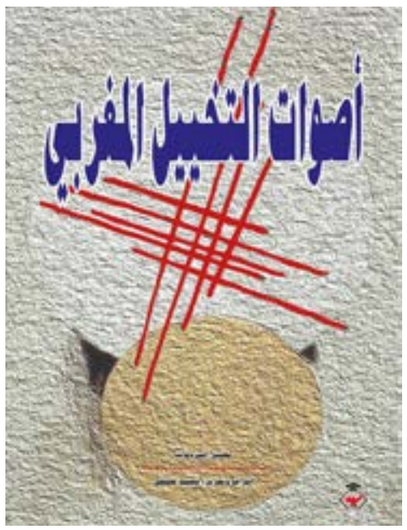

ضمن منشورات مختبر السرديات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك بالدار البيضاء، صدر مؤلف جماعي بعنوان "أصوات التخييل المغربي"، وهو نتاج ثلاث سنوات من العمل ضمن ندوات "السرديات الجهوية" التي انتقل فيها مختبر السرديات إلى خمس مدن صغيرة ومراكز: أولاد بوغادي، الفقيه بنصالح، آسفي، الجديدة، وجدة.

بحث الكتاب الواقع في 260 صفحة من القطع الكبير عن روايات وباحثين وباحثات انخرطوا في "فك الحصار" على نصوص حية لروائيين وروائيات يؤمنون بالإبداع وقدرته على تشكيل نظرة للعالم. وقد ضم الكتاب بين دفتيه إحدى وعشرين دراسة، توزعت على ثلاثة فصول؛ الأول عن "صور الذات والمجتمع في الرواية (آسفي-وجدة-الجديدة)"، والثاني عن "الرواية والتحليل الاجتماعي (أولاد بوغادي)"، أما الفصل الثالث، فتناول "سرديات الذات والبيئة (الفقيه بن صالح)".وشارك في إعداد هذا الكتاب، الذي أشرف عليه شعيب حليفي ونسقه بوشعيب الساوري وإبراهيم أزوغ وحليمة وازيدي، مجموعة من الباحثين والباحثات، وهم: أحمد جيلالي، محمد دخيسي أبو أسامة، الحبيب الدائم ربي، الطيب هلو، عبد الرزاق المصباحي، عبد الفتاح الفاقيد، عبد العالي دمياني، حليمة وازيدي، مروسي ياسين، المصطفى فروقي، مليكة حتيم، عبد الرحمان ابعيوي، أمينة غالي، عبد الرحمان مسحت، محمد لطفي، أيوب الطاهري، الشرقاوي الزحافي، عز الدين أبو عنان، غزلان عتقاوي، عبد الحكيم سمراني، وعماد عشا.

هل تنجح إسرائيل حيث فشل الظهير البربري؟

قلنا دائما ألا شيء يحدث صدفة، وكذلك الحرب الفتن، كلها تحدث لأن جهة ما خططت لها. وقلنا دومًا أن هزيمة اليوم مثلها مثل فتنة اليوم، هي نتيجة حتمية لأخطاء سياسة الأمس.

صحيح أن في السياسة أخطاء، لكن هناك فرق شاسع بين أخطاء السياسة وسياسة الأخطاء.. لأن أخطاء السياسة واردة لكنها قابلة للتدارك، أما سياسة الأخطاء فهي عملية تراكمية سرعان ما تصبح غير قابلة للإصلاح، وينطبق هذا الأمر بالضبط على مسألة ما بات يعرف ب"التطبيع" وما يرتبط به من اتفاقيات، وبالشكل الذي تسير عليه الأمور، إذ لم يعد التطبيع مجرد موقف سياسي خلافي بين مكونات المجتمع المغربي، وحتى بين الفاعلين السياسيين ببلادنا، أو حتى بين الدولة والشارع، بل هو في الطريق لأن يصبح مشكلة بنيوية داخل المجتمع والدولة في المغرب، تنذر بأسوأ العواقب على المديين المتوسط والبعيد.

وإذا كان لا يخيفني شخصيا وجود علاقات تجارية ودبلوماسية بين المغرب وإسرائيل، على اعتبار أنها لا تمس السيادة، وتبقى دائما قابلة للمراجعة والتعديل وحتى الإلغاء، فإن بعض التطورات الأخيرة أصبحت فعلا مصدراً حقيقيا ليس فقط للقلق بل للذعر، وأذكر هنا حدثين أساسيين : يتعلق الأول، ولست أفشي سرا هنا، بما تداولته الصحافة الدولية خلال الأسبوع المنصرم بخصوص توقيع المغرب، الذي ناضل بإصرار لإخراج القواعد الفرنسية والأميركية من البلاد، على "اتفاقية للتعاون في مجالات الدفاع والاستخبارات والتدريب العسكري والأمن والصناعة"، ويعتزم المغرب حسب نفس المصادر منح إسرائيل، من خلال هذه الاتفاقية، الإذن بإقامة قاعدة استخباراتية عسكرية للجيش الإسرائيلي في مدينة أفسو التي تقع جنوب إلى الجنوب من الناظور ببضع عشرات من الكيلومترات.

وغني عن القول أن هذه القاعدة ستشكل عبئا سياسيا وأمنيًا كبيرًا على بلادنا، فضلا عن كونها ستشكل بابا للاختراق الفعلي للسيادة المغربية، فالإسرائيليون في الناظور، لن يتجسسوا على الجزائر وإسبانيا فقط، بل ستصبح المعلومة الأمنية والعسكرية المغربية، ليس فقط في متناولهم بسهولة، وإنما أيضا قابلة للتلاعب والتوظيف وفقا لاستراتيجية إسرائيل ومصالحها أولا وأخيرا. كما سيوفر ذلك لإسرائيل قاعدة متقدمة للعبث بالانسجام والأمن الداخلي لكل دول المنطقة، خصوصا أنه لا أحد يجهل النشاط التحريضي الذي تقوم به في أوساط السكان الأمازيغ لتفكيك النسيج الاجتماعي المغربي والتسرب من خلال الشقوق التي تعمل على

> **توجه القادمين من إسرائيل نحو بناء أحياء أو مدن خاصة بهم بما يحيلنا عمليا على ما يشبه المستوطنات**

خلقها بين المغاربة، بشهادة جاكوب كوهين نفسه.

ولا ننسى أن فرنسا التي "أبدعت" الظهير البربري، اخترقتنا من الجهة الشرقية للمغرب أيضا. ومن حقنا أن نطرح السؤال التالي: ما مصلحة إسرائيل في وجود قاعدة عسكرية استخباراتية لها بشمال شرق المغرب؟

لا أدعي امتلاك الحقيقة حول نوايا تل أبيب بهذا الشأن، لكن طبيعة المنطقة بين الريف في المغرب، والقبايل في الجزائر ليست بريئة، وما سيخلفه النشاط الاستخباراتي في المنطقة من تأثير على مستقبل العلاقات المغربية الجزائرية وفرص التقارب والمصالحة بين البلدين لا يتطلب الكثير من التفكير. سيصبح بإمكانها عمليا وعمليا تأجيج العداوة والفتنة مع الجيران بشكل عام وغير مسبوق، بما في ذلك إمكانية استدراج المغرب والجزائر لحرب إقليمية مدمرة لن يكون أحد مستفيدا منها أكثر من إسرائيل نفسها، لأن الأمر لا يتعلق هنا بالجزائر فقط، بل، وهذا هو الأخطر، سيصبح في متناول تل أبيب أن تسمم العلاقات الاستراتيجية مع إسبانيا والتشويش على المصالح السياسية والاقتصادية بين البلدين، على اعتبار أن عزل المغرب عن محيطه الجيوسياسي سيجعله أكثر ضعفا وهشاشة وأكثر انصياعا للضغط والابتزاز وأكثر استعدادا

متظاهرون اسرائيليون يرفعون ألوان ترمز للأمازيغية

للارتماء في أحضان أمريكا وإسرائيل. لذلك فالتهديد يتعلق أساسا بالسيادة الوطنية.

لكن هناك في خطة إسرائيل للحصول على موطئ قدم عسكري وأمني ببلادنا ما هو أدهى وأمر، ويتعلق الأمر بالحدث الثاني: وهو المتعلق بالأخبار المتداولة في الإعلام هنا وفي إسرائيل، حول استعداد العديد من الإسرائيليين الاستقرار وبكثافة في المغرب في ما يشبه هجرة جماعية منظمة نحو المغرب، وخصوصا ببعض المناطق مثل نواحي مراكش والصويرة ومكناس وآسفي.

وإذا كان حق اليهود المغاربة في العودة للبلاد كمواطنين، غير قابل للتصرف ويخضع للقوانين الجاري بها العمل، فإن الذي يجب أن يطرح للنقاش والتقنين، لما يتسم به من خطورة بالغة، هو إمكانية توجه القادمين من إسرائيل نحو بناء أحياء أو مدن خاصة بهم ومقتصرة على اليهود، بما يحيلنا عمليا على ما يشبه المستوطنات.

ولست في حاجة للتذكير ولا للتدليل على خطورة وتبعات هذا الأمر، لأنه يشرعن عمليا بناء تجمعات سكنية بناء على معايير سياسية أو عرقية أو دينية، وهو ما لا يجب أن يسمح به، وإلا سنجد نفسنا غدا أمام أحياء للمسلمين الشيعة وأخرى للمسلمين السنة وثالثة خاصة بالأمازيغ ورابعة مخصصة للعرب وخامسة مقتصرة على الكاثوليك وسادسة خاصة بالأرتودوكس... وهذا أسهل وأقرب مدخل للفتنة الأهلية، التي ستشرعن بدورها التدخل الدولي في السيادة الوطنية تحت ذريعة حماية أقليات معينة، وكلنا نتذكر كيف تدخلت العديد من الدول الأوروبية في السيادة المغربية تحت ذريعة الدفاع عن "المحميين" خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.. والوضع الذي نثيره هنا أشد وأعقد كثيرا من الحرب نفسها إنها الفتنة .

لذلك يجب وضع المؤسسة التشريعية أمام مسؤوليتها التاريخية في أن تثبت وطنيتها وقدرتها وجدارتها، وأن تسارع إلى بلورة قانونين عاجلين: قانون يمنع بناء مدن أو أحياء ببلادنا من شأنها خلق مناطق في المغرب مقتصرة على بعض المغاربة وممنوعة على البعض الآخر بسبب العرق أو الدين، لأن ذلك سينتهي حتما بحرب أهلية تؤدي إلى تفكك البلاد. وقانون ثان يجعل كل ملكية عقارية مر عليها زمن محدد (ربع قرن مثلا) دون أن تشكل موضوع استغلال أو بيع أو تفويت من طرف مالكيها، تصبح بقوة القانون ملكا للدولة المغربية تتصرف فيها حسب المصلحة العامة، وذلك كي لا يرث أبناؤنا ولا ترث السلطة في المغرب، واقعا ملغوما وقابلا للانفجار في أية لحظة.

رحيل بنسعيد آيت يدر.. نهاية الترميز

يحيى الحاجي

في نوع من الإجماع نادر الحدوث في المشهد السياسي المغربي، حظيت وفاة المناضل اليساري محمد بنسعيد آيت يدر باهتمام واسع من طرف المغاربة، خصوصا أن الراحل عاش قرنا من الزمن مكرسا حياته للنضال من أجل البلاد، ما جعله يحوز مشروعية نضالية تاريخية لا يمكن لأي كان أن يتميز بها في المشهد السياسي الحالي.

لم يتقلد بنسعيد آيت يدر مناصب عليا تجعله يشكل دائرة نفوذ واسعة أو تابعين استفادوا من مساره الوظيفي، ولا كانت للرجل ثروة تؤهله لممارسة تأثير من نوعا ما على الناس؛ كل ما توفر عليه ايت يدر كان رصيدا نضاليا حافلا، ومسارا سياسيا نظيفا ميزته تضحيات كبيرة من أجل الوطن ولا شيء غير الوطن، مما حوله إلى رمز من رموز النضال السياسي المغربي.

إن مسألة الرموز في الممارسة السياسية تكتسي أهمية بالغة خصوصا خلال الأزمات، فهي التي تتحول إلى شخصيات مرجعية من شأنها التأثير في القرار السياسي، وتكون صمام أمان تضمن الاستقرار خلال محطات التوتر السياسي، خصوصا أن زعماء سياسيين من طينة ايت يدر، يتحلون بالحكمة اللازمة التي تجعلهم يشكلون شخصيات توافقية قادرة على التنازل والتفاوض سعيا لتجنيب البلاد المطبات السياسي التي يمكن أن تقع فيها.

لم يكن المغرب، عبر التاريخ، يعدم رموزا سياسية من هذا النوع، وإن اختلفت خلفياتها وسياقات مساهماتها السياسية، إلا أن نظافة يدها ووطنيتها الصادقة وغيرتها على سمعة البلاد، كل هذه العناصر جعلتها تلعب أدوارا مهمة في تجنيب البلاد سيناريوهات سياسية كارثية خلال أزمات متعددة.

يشهد التاريخ المغربي أن رموزه السياسية سواء كانت من اليمين أو اليسار أو الإسلاميين أو حتى الراديكاليين، لم يكونوا عديمي الضمائر أو قليلي الوطنية أو سعوا بشكل من الأشكال إلى ممارسة السياسة بهدف الاغتناء أو استغلال النفوذ أو الإساءة إلى الوطن، فكانوا أجدر بترميزهم وجعلهم نماذج لخيرة ما أنجبته الممارسة السياسية في المغرب.

إن عملية الترميز في مجال السياسي تنطوي على أهمية بالغة، فهي التي تعطي للسياسة معنى، وتفتح للدول والمجتمعات بابا من أبواب الأمل في السياسة، وإذا كانت عملية الترميز السياسي تثير تخوفات لدى أنظمة الحكم خصوصا تلك التي تفتقد المشروعية بأنواعها المختلفة، سواء كانت تاريخية أو دينية أو نضالية، فإن نظام الحكم في المغرب والمتمثل في المؤسسة الملكية، كانت تدرك أهمية وجود رموز سياسية في البلاد، وتتعامل معها باحترام وتقدير كبيرين، لإدراكها وجود المشترك الأساسي والمتمثل في الحفاظ على استقرار الوطن وسمعته ومصالحه.

> **إيقاف عملية الترميز تفضي بالضرورة إلى موت السياسة**

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه السياسة في بلد، هو توقف عملية إنتاج رموز سياسية تبقي على الحد الأدنى من الأمل في جدوى السياسة، وأن يتحول المجال السياسي إلى آلة لإنتاج نخب سياسية انتهازية لا يهمها الوطن أو استقراره، بقدر ما تهمها مصالحها وتسعى بكل الوسائل إلى استمرار نفوذها، ولو عن طريق قتل كل ما هو نبيل في السياسة. وعوض أن تفضي الممارسة السياسية النزيهة إلى عملية ترميز تنتج رموزا سياسية من طينة بنسعيد واليوسفي والفاسي ويعتة وبوعبيد وغيرهم، فإن الممارسة السياسية الفاسدة لا تنتج فقط نخبا سياسية مرتبطة بها، بل تؤدي إلى إيقاف عملية الترميز التي تفضي بالضرورة إلى موت السياسة، وبالتالي فقدان أهم عناصر الدولة ضد الأزمات...

صورة من توليد الذكاء الاصطناعي

لوكا مودريتش..

الطفل اللاجئ الذي اعتلى مجد كرة القدم

محمد الحاجي

صبيحة الثامن عشر من شتنبر من عام 1991، بقرية كرواتية صغيرة تسمى زادار، أخرج لوكا مودريتش الرجل المسن أغنامه من فناء المنزل الكبير الذي يقطنه هو وأبناؤه وحفدته الصغار، ليبحث بجوار المنزل عن كلأ تسد به رمقها، كان لوكا غير قادر على الابتعاد كثيرا بماشيته عن مقر سكناه بسبب أجواء الحرب الأهلية الدائرة في يوغوسلافيا المتفككة بين صربيا وكرواتيا، وانتشار الألغام في كل مكان، وما إن وصل إلى سهب مخضر قريب، حتى رصدته شاحنة القوات الصربية التي كانت تراقب المنطقة، فأوقفوا المسن السبعيني، وبعد التأكد من هويته الكرواتية أفرغوا في جسده الرصاص بدم بارد وتركوه مرميا في الخلاء.

في البيت تناهى إلى مسامع الأسرة الكبيرة صوت إطلاق النار وهم يتناولون فطورهم، شعرت زوجة لوكا أن مكروها أصاب زوجها بعدما رأت شاحنة القوات الصربية وهي تمر بمحاذاة منزلهم، خرج الابن الأكبر لاستطلاع الأمر فوجد أباه مضرجا في دمائه وقد فاضت روحه، كانت هذه التصفية الجسدية لوالده حدثا جاء ليحسم تردد الأسرة الكبيرة في الرحيل عن المنطقة والالتحاق بمخيمات اللاجئين للنجاة من موت حتمي.

جمعت الأسرة متاعها وكان عليها التنقل لمسافة طويلة سيرا على الأقدام للوصول إلى مركز لمنظمة الصليب الأحمر الدولي، التي كانت تستقبل اللاجئين الكروات في مخيمات آمنة، في الطريق، وعندما كانوا يمشون مع جماعات أخرى التحقت بهم، تفقدوا الصغير لوكا البالغ من العمر 6 سنوات والذي سمي على اسم جده، فلم يجدوا له أثرا مع المجموعة الكبيرة من اللاجئين، وظلوا طوال ساعات يبحثون عنه في مجموعات أخرى كانت تسير على نفس الطريق، فعثروا عليه في الأخير رفقة أسرة كرواتية وجدته تائها والليل يرخي سدوله على مكان موحش يعمه الظلام والخوف.

> **أصبح الطفل لوكا يخرج مع أقرانه في المحنة للعب كرة القدم**

بعد الاستقرار في مخيم اللاجئين، أصبح الطفل لوكا يخرج مع أقرانه في المحنة إلى الفضاءات المجاورة للعب كرة القدم، مبديا موهبته وتفوقه على رفاقه رغم بنيته الضعيفة وجسده النحيل. كانت التحذيرات تلاحقهم دوما من أسرهم خوفا من الغارات والقنابل

والألغام، قبل أن تنتهي الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة، ويعود مودريتش إلى مسقط رأسه، ويكبر طموحه في أن يصبح لاعب كرة قدم محترف، ويبدأ في البحث عن فرصة ضمه لأحد الأندية الشهيرة في كرواتيا، لكن ظهر معطى لم يكن في حسبانه وهو في سن السادسة عشر، حيث تم رفضه في كل الاختبارات التي خاضها رفقة الأندية المحلية، وكاد أن ينتهي به الإحباط إلى إنهاء حلمه والبحث عن طريق أخر غير ممارسة كرة القدم، لكن في محاولته الأخيرة اقتنع به مدرب نادي دينامو زغرب ليلحقه بفريق الشباب، ويشتغل على تقوية بنيته الجسدية ليصنع له مكانا في فريق الكبار في الموسم الموالي.

محطة لوكا مودريتش التالية كانت في الدوري البوسني، حيث أعاره ناديه دينامو زغرب إلى نادي موستار، وهناك اكتسب الشاب النحيف صلابة اللعب في المباريات القوية، في بطولة معروفة بالحدة وبطرقها التكتيكية الصارمة، قبل ان يعود للدوري الكرواتي موقعا عقدا جديدا مع نادي زابريستش ويصبح معه أبرز لاعبي خط الوسط الواعدين في بلاده لمدة ثلاثة مواسم، كان لابد وأن يذيع فيها إسمه خارج الحدود، وبالضبط عند أندية الدوري الإنجليزي الممتاز التي اعتادت اقتناص الجواهر الشابة الثمينة لتصنع منها نجوما عالمية. وكذلك كان، حيث اختطفه نادي لندن العريق توتنهام، مقابل 22 مليون أورو، ليقدمه للعالم كنجم مستقبلي سيمتع الجماهير بطريقة لعبه الساحرة، ولمسته الأنيقة للكرة، وتمريراته الدقيقة الحاسمة.

كان نادي توتنهام عند التحاق لوكا مودريتش على موعد مع العودة إلى المنافسات الأوروبية الكبرى لأول مرة منذ 50 عاما، حيث تأهل معه إلى ربع نهائي كأس عصبة الأبطال الأوربية في موسم 2010 2011، واستمر الأداء الرائع لمودريتش الذي أصبح مطلبا لأندية الصف الاول في أوروبا وفي مقدمتهم الملكي ريال مدريد الذي قدم عرضا مغريا من أجل ضمه سنة 2012 ليبدأ مسيرة جديدة مع الألقاب والبطولات والجوائز في العاصمة الإسبانية، ويتعاقب عليه المدربون والنجوم من اللاعبين، ويصبح رمزا ل "الميرينغي" طوال 12 سنة اكتسب فيها حب جمهور ناديه واحترام جماهير الأندية الأخرى، بإبداعاته الساحرة فوق الميدان، وبأخلاقه وروحه الرياضية العالية، وشخصيته الفذة.

أفضل بالوصول لنهائي كأس العالم وتحقيق المركز الثاني كأفضل انجاز في تاريخ البلاد، ليستمر بعد ذلك تألق الكروات من خلال احتلال المركز الثالث في كاس العالم 2022 في قطر ليكتب هذا الجيل اسمه كسليل للمدرسة اليوغوسلافية العريقة بقيادة لوكا مودريتش، واحد من أكبر لاعبي وسط الملعب تكاملا على مر تاريخ كرة القدم.

لوكا مودريتش

على المستوى الدولي، حقق مودريتش ورفاقه ما يشبه المعجزة مع منتخب كرواتي، المنتخب الذي لم يكن يوما من الكبار في القارة الأوربية، وكان الإنجاز الوحيد في تاريخ هذا المنتخب في 1998 عندما فاز دافور سوكر ورفاقه المرتبة الثالثة في مونديال فرنسا بعد الفوز على هولندا في مباراة الترتيب، لكن لوكا نجح في كأس العالم بروسيا عام 2018، رفقة كوكبة من النجوم الكرواتية، في تحقيق إنجاز

صورة من توليد الذكاء الاصطناعي

تشجيع فرق كرة القدم.. تأثيرات صحية ونفسية

محمد الحاجي

عندما تكون مشجعا لفريق ما في مجال كرة القدم وتريده أن يفوز على خصمه، فإنك تدخل دائرة كبيرة من المشاعر المتناقضة، المتأرجحة بين السعادة والحزن، والفرحة والغضب، وقد تصدر منك ردود أفعال لاإرادية، ليس من عادتك أن تقوم بها في حياتك بعيدا عن عالم الكرة ومبارياتها. بعض المشجعين يمكن أن يشعروا أن رؤوسهم على وشك الانفجار، أو أن يُصابوا بدوار، وترتعش سيقانهم، وترتفع معدلات ضربات القلب وترتجف الشفاه ويحمر الوجه وتتسع حدقة العين...

فحسب مقال تحليلي حول التأثيرات النفسية والفيزيولوجية على مشجعي كرة القدم المتعصبين، نشرته صحيفة "كوميرسيو" الكولومبية، فإن المشاعر التي تُثيرها لعبة كرة القدم تُعدّل من مستويات الإندورفين والإندوكانابينويد والدوبامين، وهي مواد كيميائية تنقل المعلومات بين خلايا الدماغ، ويُطلقها الجسم في لحظات المتعة أو التوتر أو أي عاطفة أخرى، وتمنع الإحساس بالألم.

انعكاسات بيولوجية

في بداية تسعينيات القرن الماضي، بحث بول برنهارد، عالم السلوك بجامعة ولاية جورجيا الأمريكية، عن أسرار التشجيع، كونه سمة سلوكية بشرية مميزة، ليُشير إلى أن ارتفاع مستوى هرمون التستوستيرون لدى الرياضيين الممارسين، والذي يتسبَّب في دفقات الاندفاع عند اللعب وعند الفوز في مباراة مهمة، يحدث أيضا لدى المشجعين، أي أنهم يصلون إلى مستويات هرمونية مماثلة أو قريبة للاعبين أنفسهم، وقد تتعدى ذلك عند المشجعين المتعصبين حتى تصل إلى درجة الرغبة في تحفيز الدماغ مثلما يحدث داخل الجهاز العصبي لمدمني المخدرات.

قام برنهارد بتجربة فريدة بأخذ عينات من لعاب جمهوري البرازيل وإيطاليا بعد المباراة النهائية لكأس العالم 1994 من أجل التوصُّل إلى فهم علمي أوضح للتفاعلات البيولوجية لدى المشجعين، فوجد أن مستويات هرمون التستوستيرون انعكست بالفعل في نتائج اختبارات مشجعي المنتخب البرازيلي الفائز باللقب، وكانت أعلى بنسبة 20% من المستويات التي حصل عليها مشجعو المنتخب الإيطالي المنهزم.

لكن تجاوز الشعور بالشغف والوصول إلى مستويات عالية من التوتر قد يؤثِّر في صحة الجسم ويؤدي في الحالات القصوى إلى الوفاة، وهو ما حدث في مرات عديدة في أوساط جمهور كرة القدم عبر بلدان العالم، حيث تنتشر أخبار بين الفينة والأخرى عن وفاة مشجع في مدرجات الملعب أو في المقهى أو البيت، جراء إصابته بأزمة قلبية حادة أعقبت تفاعله الحاد مع تسجيل فريقه لهدف الانتصار، أو سجل عليه هدف في فترة حرجة من المباراة.

انعكاسات إيجابية

وعلى العكس من ذلك، وفي الجانب الإيجابي للتشجيع الرياضي، يرى عالم النفس في جامعة ولاية موراي بالولايات المتحدة الأمريكية دانيال وان، أن التماهي مع الفرق الرياضية يصبح لدى البعض وسيلة لتعزيز احترام الذات، ويكون أحيانا فرصة لتعزيز الصحة العقلية عموما، جاء ذلك نتيجة لما يقرب من 20 دراسة أجراها "وان" وزملاؤه، وأعلنت نتائجها عام 2006، لتقييم مجموعات متنوعة من المشجعين تختلف أعمارهم بين طلاب المدارس الثانوية وطلاب الجامعات وكبار السن.

وجد هذا الفريق البحثي ارتفاعا في مستوى الشعور بالاطمئنان لدى المشاركين، وحُدِّدت تلك المستويات من خلال مقاييس حدَّدها علماء النفس، مثل الشعور بتقدير الذات وتكرار المشاعر الإيجابية والشعور بالانتماء للآخرين والشعور بالحيوية، ورصد "وان" ما يقرب من عشرين علامة على الرفاهية كانت مرتبطة بعشاق الفرق الرياضية.

وتوصلت نفس الدراسات أيضا إلى أن هناك أسبابا أخرى لا علاقة لها بفوز أو خسارة الفرق الرياضية نفسها، وهي أن تدفع المشجعين للوقوع في حب فرقهم، والمقصود هنا الروابط الإنسانية التي تخلقها هذه الرياضة حولها، والشعور بمتعة التواصل مع أناس لا تعرف حتى أسماءهم، وتعتبر أنك تنتمي إليهم، وتقتسم معهم نفس المشاعر.

جذور تاريخية

من جهة أخرى، يعد تشجيع فرق كرة القدم، فعلا اجتماعيا يرتبط بالتاريخ الأول للإنسان، ومظاهر الانحياز للقبلية والعشيرة التي عاشها قبل أكثر من مئة ألف سنة. فوجود المشجعين داخل مجموعات كبيرة مترابطة لها نفس المسعى من التشجيع، هو تلبية للاحتياج القديم للإنسان، مثل التكتل للدفاع عن النفس والانتصار أثناء التنافس مع الآخرين (الأعداء من المجموعات الأخرى).

فيما يرى روبرت سيالديني، الباحث الأمريكي في علم التأثير، أن الانتماء إلى جمهور الفرق الرياضية، هو نمط معاصر من القبلية، يكون فيها اللاعبون هم الجيش الذي ينتظر منه الجميع تحقيق النصر على " الأعداء". فيما ترى مينا سيكارا مديرة مختبر العلوم العصبية في جامعة هارفارد أن تشجيع الفرق الرياضية يُحقِّق إلى جانب الشعور بالانتماء القبلي متعة اجتماعية أخرى غامضة، وهي الشعور بأنك تتغلَّب على خصمك، وأنّ الرياضة قد تكون منفذا بنّاءً للميول القبلية للإنسان الحديث، وخلُصت إلى أنه (الإنسان) يحصل من خلال تشجيع الفرق الرياضية على كثير من المتعة بقليل من الضرر.

the Voice
صوت المغرب

الصوت هنا... **صوت المغرب**.

حبر الختام

هل قَرأتَ كِتَابِي ؟

عصام واعيس

علق سُؤالهُ في ذاكرتي من لقاء جرى صدفةً: "هل قرأتَ كتابي؟". كان يقصد سيرة كفاحه في ساحة الحرب ومعارك السياسة. طلبتُ أخذ صورة معه، فتورطتُ في سؤال المعنى. إذا تعلّلتَ في الصورة بتقدير رمز وطني فأقلها أن تفهم كيف تشكّلت على مدار الزمن!

كان الرمز الذي التقيتُه لدقائق خاطفة هو المقاوم الراحل محمد بنسعيد أيت إيدر والكتاب المقصود في ذاك اللقاء هو "هكذا تكلّم محمد بنسعيد..."، الكتاب الذي يضعك في حيرة من أمرك ومن أمر الاختيارات السياسية والعسكرية لمغرب المقاومة ضد المحتل ومغرب الاستقلال.

يرسّخ الراحل في ما يحكي فكرةً تشبه خلفية موسيقية تلازم الأحداث، هي وجود قوة ثالثة أو حزب سري أو جيوب مقاومة تصنع كل مرة قدرا غريبا يمنع البلاد من السباحة، ويتركها طافية في نهر التخلف.

ننظر إلى عقود من تاريخ المغرب بعين رجل لم تتأثر طفولته بظهور "تيك توك" أو انقلاب إسرائيل حليفا أو انهيار القيم عموما، وإنما ب"استكمال جيش الاستعمار الفرنسي احتلال البلاد" و"انبثاق أنوية العمل الوطني بالمراكز الحضرية الكبرى".

بشكل مبكر، انخرط بنسعيد في العمل السياسي والكفاح المسلح، وكان شاهدا على إنشاء "المنظمة السرية" بقيادة محمد الزرقطوني ثم تشكيل "خلايا موازية" لها بعدة مناطق، وصولا إلى تشكيل جيش التحرير وعملياته الفدائية ضد الاستعمار الفرنسي.

في كتابه، يحكي كيف تعرض جيش التحرير لاختراقات وصار "نهبا لاصطفافات الأحزاب" وكيف تناسلت المنظمات السرية وعمّت الخلافات بين قادته.

عملية المكنسة (Ecouvillon) التي شنها الجيشان الفرنسي والإسباني في فبراير من سنة 1958 ضد جيش التحرير كانت ضربة موجعة لكن لا تفسر وحدها عدم الاستمرار في الكفاح المسلح وفقا للراحل.

الخلافات التي نشبت بين قيادات الجيش في علاقة بمواقف الأحزاب السياسية إلى جانب رببة القصر من تلك القوة العسكرية، والهرولة إلى خيار المفاوضات مع فرنسا، بنظر أيت إيدر، جزء من القرارات التي قلبت معادلات كثيرة.

يرى الراحل أنه كان بإمكان الحركة الوطنية أن تمضي في حرب تحرير شاملة للتراب المغربي، وتتحالف مع الملك محمد الخامس على برنامج وطني ديمقراطي. لكن قوى الظل أو الاستعمار الجديد منع ميلادا قويا لدولة الاستقلال.

هل نلنا استقلالا منقوصا إذن؟ هل خرجنا من استعمار صريح إلى استعمار خفي؟ هذا ما نفهمه تقريبا من لغة الكتاب. قبل الاستقلال تم مهد الطريق لبنية موازية استمرت بعده.

يحكي بنسعيد مثلا كيف أن أغلبية الفوج الأول من عمال المملكة الذين عينوا في 17 دجنبر 1955، "تم اختيارهم من ضمن ضباط سابقين في الجيش الفرنسي أو من العناصر التقليدية من أعوان المخزن، وكان منهم عمال من عهد (محمد) بن عرفة احتفظ بهم في مناصبهم".

يتحدث أيضا عن السكوت عن تمرد عدد من الخونة والمنقلبين على النظام وعن الصمت على تعرض بعض قادة الحركة الوطنية لمحاولات الاغتيال، وعلى رأسهم زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي.

بالنسبة لبنسعيد "تمكنت فئات من خارج الصف الوطني الذي قاد معركة النضال من أجل الاستقلال من أن تصبح، بقدرة قادر، بعد فترة من ذلك الاستقلال، العمود الفقري لبناء مؤسسات وأجهزة النظام الجديد".

فدولة الاستقلال حافظت على "الهياكل الإدارية الموروثة عن أجهزة الحماية الأجنبية، والفرنسية منها على وجه الخصوص، بكل ما يعنيه ذلك من تصميم على إعاقة ومنع كل إرادة وطنية مخلصة وحريصة على التغيير والتحرر الشامل من مختلف التأثيرات والتوجيهات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة".

يبدو التاريخ السياسي للمغرب في ما دوّنه الراحل أشبه بمتوالية من الدسائس والمؤامرات وخيبات الآمال والاختيارات الخطأ، تخترقها مواقف جريئة ولحظات أمل خاطفة.

فحتى التناوب التوافقي لسنة 1998، يبقى بنظر أيت إيدر، رغم ما "لعبه من دور إيجابي في انتقال السلطة بسلاسة من الحسن الثاني إلى محمد السادس"، من "الأخطاء القاتلة التي ستدفع الأحزاب الوطنية والتقدمية ثمنها غاليا في ما بعد، وستطوّح بها في نفق مظلم لتتقاذفها بالتظافر تيارات الانشقاقات والتآكلات الداخلية ويستبطن عدد من قياداتها قدرا هائلا من بنية وثقافة الأحزاب الإدارية".

تقرأ هذا وترى كيف فقد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية امتداده الجماهيري واضمحلت قدرته على الحشد الانتخابي. رغم مساعيه اليوم لاسترجاع بريق المعارضة ضمن جبهة يسارية أوسع، بعدما خبت إمكانات الانضمام للحكومة الحالية، حسب إحدى القراءات.

يرى أيت إيدر أن "وجه الخطورة الأساسي للعمل في المؤسسات، وخصوصا البرلمان، هو عندما يستقطبك النظام وتصبح أداة في يده يفعل بك ما يشاء. هذا ما وقع وتكرر مع الأسف الشديد للعديد في صفوف قوى اليسار. فبعض المناضلين بدخولهم إلى هذه المؤسسة تغيرت شروط حياتهم المادية وتحسنت أوضاعهم وبدؤوا ينسلخون تدريجيا عن مواقفهم ومواقعهم الأصلية، وعن نظافتهم النضالية، بل أصبحوا يشكلون نوعا من جماعات الضغط المتنفذة "وجيوب المقاومة" داخل أحزابهم".

the Voice
صوت المغرب

صوت المغرب... صدى الحقيقة